



المركز الاستشاري للدراسات والنوشت
THE CONSULTATIVE CENTER FOR STUDIES & DOCUMENTATION

**البعد الإقتصادي
لأنشطة المقاومة في لبنان
سياسات الدعم ومفاعيل الأزمة**

م
ر
ك
ز
ا
ل
د
ر
ا
س
ت
ا
ل
م
و
ا
ل
ن
و
ش
ت

البعد الإقتصادي لأنشطة المقاومة في لبنان :

سياسات الدعم ومفاعيل الأزمات

البعد الإقتصادي
لأنشطة المقاومة في لبنان :
سياسات الدعم ومفاعيل الأزمة

* أعدت هذه الدراسة بتاريخ أيار ٢٠٠١.

حقوق الطبع محفوظة

الدراسة: **البعد الإقتصادي لأنشطة المقاومة في لبنان**

سياسات الدعم ومفاعيل الأزمة

الناشر: المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق

الإعداد: الأستاذ رضوان جمّول وفريق من الباحثين

التاريخ: تشرين الأول ٢٠٠٢م، الموافق شعبان ١٤٢٣هـ

الطبعة: الأولى

القياس: ١٥ × ٢٤ سم

العدد: السادس

ثبت المحتويات

المقدمة	٧
أولاً: سياسات دعم المقاومة وبناء مجتمع الصمود	٩
١- دعم اقتصاديات المقاومة	٩
٢- حول دعم اقتصاديات المناطق الواقعة تحت الاحتلال والمحاذية لها	١٦
ثانياً: إشكالية الربط بين تعثر النمو الاقتصادي والفعل المقاوم	١٩
١- العوامل الذاتية	١٩
٢- العوامل الموضوعية	٢١
ثالثاً: أعمال التنمية المطلوبة في المناطق الجنوبية المحررة	٢٥
١ - ١ - لمحة جغرافية وديموغرافية	٢٥
١ - ٢ - أوضاع المساكن في المنطقة	٢٩
١ - ٣ - الأوضاع الاقتصادية - المعيشية	٢٩
١ - ٤ - أوضاع الخدمات والبنى التحتية	٣٢
٢ - أعمال التنمية المطلوبة	٣٦
٢ - ١ - إزالة الألغام	٣٩
٢ - ٢ - الخدمات والبنى التحتية	٣٩
٢ - ٣ - إعادة إعمار المساكن	٤١
٢ - ٤ - تأهيل وتوسعة الطرقات	٤٢

- ٥١..... ٢- ٥ - توفير الخدمات الصحية
- ٥٢..... ٢- ٦ - إعادة تأهيل وبناء المؤسسات التعليمية
- ٥٥..... ٢- ٧ - على صعيد الإتصالات
- ٥٥..... ٢- ٨ - على الصعيد البيئي والعمراني
- ٥٧..... ٢- ٩ - تعزيز التواجد الرسمي للدولة وتوفير الأمن
- ٥٧..... ٣ - أعمال التنمية الإقتصادية

المقدمة

الشأن الاقتصادي ليس بمنأى عن قضايا المقاومة والتحرير ، إنه في صلب تلك العملية المتواصلة ، القائمة على مراكمة جدية للطاقات والإمكانيات ، والمبنية في ثنايا المزاوجة بين التضحية والتصميم من جهة ، وبين تحقيق المقاصد وإغتنام فرص الفوز من جهة أخرى .

لكن المقاومة في لبنان ، وقد نالت شرعيتها كاملة غير منقوصة ، لازالت تنتظر تكريساً عملياً لطبيعتها العامة . . لانعني بذلك الدور السياسي والمكانة في المعادلة ، فلقد تجاوزتهما بأشواط ، وإنما تطبيق مفاعيل الاعتراف بأنها شأن وطني بامتياز تقع مسؤوليتها على كاهل المجتمع والدولة ، ولها نصيب محفوظ من الموارد .

وحينما نتحدث عن «إقتصاديات المقاومة» فإننا نقصد أولاً الجهد الحربي ، وثانياً مقومات الصمود ، وثالثاً بناء مجتمع المقاومة وتحصينه ، ونقصد رابعاً سائر أنواع الدعم والإسناد التي تقلل بنحو مباشر أو غير مباشر ، من شأن العقبات المالية والمادية التي تقف ربما أمام إتساع رقعة المقاومة وتنوع نسيجها . . . وتحول أيضاً دون إنضمام عربات جديدة إلى قطارها الماضي على أي حال في سبيله . . ودون تحقيق ذلك القدر من الإطمئنان الذي يضع على كاهل المقاومين هموم الداخل ومشاكل البيئة العامة ، في الوقت الذي يتصدون فيه لمهامهم الجهادية والنضالية .

وهذه الدراسة تعالج عنوانين رئيسيين ، الأول يبحث في سبل تدعيم إقتصاديات المقاومة ومجتمعها ، والطرق الكفيلة بتعبئة الموارد الوطنية ، من أجل تحقيق أهدافها ، على نحو يكفل توزيع أعبائها بالتساوي على فئات الوطن المختلفة .

ويناقد العنوان الثاني محاولات الربط غير الموضوعية ، بين استمرار المقاومة وبين التعثر الإقتصادي ، مرجحاً فرضيته المختلفة ، وتلك التي تقضي بأن استمرار المقاومة بالعمل على تحرير ما تبقى من أراض لبنانية ، لن يقلل من فرص النمو ، إن توفرت ، ولن يضيف أعباء جسيمة إلى أعباء الأزمة ، وذلك بالقياس إلى التجربتين الداخلية والإقليمية ، وباعتبار أن روزنامة الأزمة في لبنان لا تتطابق مع روزنامة وخريطة التطورات المتعلقة بفعاليات المقاومة ، طوال العقد المنصرم .

أولاً: سياسات دعم المقاومة وبناء مجتمع الصمود*

١- دعم إقتصاديات المقاومة

سنسوق في التالي أفكاراً ورؤى واقتراحات، تصلح لبناء إستراتيجيات إقتصادية داعمة للمقاومة، تنبثق عنها سياسات وتوجّهات، أطرافها الدولة ومؤسّساتها والمجتمع المدني وهيئاته.. نذكر منها التالي:

١- إعادة تعبئة الموارد وتوزيعها على نحو يلحظ وجود جهد حربي ومستلزمات معركة تدور يومياً.

ففي وقت لا تظهر فيه الإحصائيات أو البيانات الإقتصادية أن هنالك أرصدة تذكر ترتبط بالجهد المقاوم (خلا الخسائر والأضرار) ما يسمح بالقول أن نصيبه من الدخل القومي يساوي الصفر أو يكاد.. يخطط الجانب الإسرائيلي على الدوام لتحمل عبء إقتصادي باهظ لقاء إحتلاله لجزء من الأراضي اللبنانية.. عبء لا يقتصر على تمويل آلتة العسكرية وإنما يتجاوزها إلى أنشطة مدنية وشبه مدنية مختلفة.

إن من يتفحص نوع العمليات والفاعليات العسكرية والمدنية التي يقوم بها العدو لقاء إحتلاله، من قبيل: إقامة تحصينات هائلة وخطوط دفاع لا قبل لها في حروب على هذا المستوى، شق طرققات عسكرية لأطوال مديدة، إقامة

* مضمون ورقة عمل المركز المقدّمة إلى المؤتمر الوطني لدعم المقاومة الذي عقد في نيسان ١٩٩٩، في بيروت.

إنشاءات ضخمة، تمويل قطاعات البحث والتطوير كي تساهم في تحديث تقنيات المواجهة، التحسين المستمر في مستوى الإحتياجات العسكرية (زيادة لتصفیح الدبابات والعربات العسكرية، نشر مكثف للرادارات، الإستخدام المتواصل لسلاح الجو...)، إنشاء وحدات عسكرية خاصة، تمويل شبه كامل لجيش كبير من العملاء، بذل موازنات ضخمة للمخابرات والتجسس وتجنيد العملاء، إقامة وحدات إدارة مدنية في المناطق المحتلة، ناهيك بشن عمليات واسعة مرتفعة الكلفة بين الحين والآخر (حرب تموز، حرب نيسان...) . إن من يمعن النظر في ذلك لا بد وأن يستنتج أن الجهد الحربي للإحتلال ينال نصيباً هاماً من الموارد وبالتالي نسبة مرتفعة (نسبياً) من الدخل القومي بالرغم من أزمات ومصاعب يعاني منها الإقتصاد الإسرائيلي .

من هنا، فإن أقل موجبات تحقيق تكافؤ ما في المواجهة لا يمكن إدراكه ما لم يعتمد لبنان إلى رفع نسبة الموارد المقتطعة من الدخل القومي (وكذلك من الموازنات الحكومية) إلى مستوى مساوٍ ومقاربٍ لحصتها عند الإسرائيليين .

٢- يضرب العدو بإستمرار على وتر إلحاق أضرار فادحة بالمنشآت الإقتصادية اللبنانية وبالبنية التحتية أو التسبب بدمار واسع في ممتلكات السكان والقرى والبلدات . وحيث إن التحسُّب لمثل هذه الإحتمالات في الأوساط السياسية والشعبية قد يملي شكلاً ما في التعاطي مع تهديدات العدو وإعتدائه غير مرغوب به على الدوام، فإن من المفيد أن تلحظ الموازنات المتعاقبة إحتياطاً مالياً خاصاً لمواجهة توقّعات من هذا القبيل، بما يساهم في تعزيز قدرة الدولة والمجتمع على استيعاب نتائج أي عدوان بسهولة أكبر أو بصعوبة أقل . ويمكن مراكمة هذا الإحتياطي سنة بعد سنة من أجل تكوين رصيد إستراتيجي تتم تغذيته عبر وسائل ميسرة، منها، على سبيل المثال: سندات خزينة من دون فوائد أو بفوائد مخفضة ولآجال غير قصيرة يكتب بها الراغبون بالمساهمة والدعم وهم أكثر، مساعدات وهبات من دول وجمعيات ومؤسسات مؤيدة لنضالات لبنان ضد الإحتلال .

٣- تأسيس صندوق إستثماري برأسمال كبير، (بإدارة حكومية - أهلية مشتركة) تستخدم عوائده في دعم الجهود المقاوم، وتقديم مساعدات مدروسة للقوى والأطراف المساهمة في المقاومة (ويمكن للدولة نفسها النظر في تقديم مثل هذه المساعدات)، ودعم مجتمع المقاومة.

ويمكن تكوين رأس مال هذا الصندوق وتمويله عن طريق:

- الإكتتاب لدى الجمهور بأسهم يحسم جزء من عوائدها لصالح المقاومة (أو كل عوائدها حسب رغبة المساهم - المتبرع)

- المساهمات المباشرة للمؤسسين، الذين تحفظ حقوق ملكيتهم إنما من غير أن يتلقوا عوائد (والطريق مفتوح أمام الدولة للمساهمة..).

- إصدار سندات دين بلا فائدة أو بفائدة رمزية (وفق رغبة المقرض) تسوّق في الداخل والخارج.

- المساعدات والهبات والتبرعات.

٤- تشريع إقامة هيئة مدنية كبرى مهمتها توجيه بعض موارد المجتمع نحو دعم المقاومة وتمويل مجهوداتها، وتغطية الموازنات اللازمة لإستيعاب الآثار الإجتماعية الناجمة عنها، على أن تمثل في هذه الهيئة الجمعيات والأطر الأهلية الناشطة حالياً في هذا الحقل دون أن تحل محلها.

٥- إشراك القطاعات الإقتصادية المختلفة في دعم المقاومة، وذلك من خلال تدابير ومشاريع تعود بالنفع أيضاً على هذه القطاعات، حيث يتم تشجيع المؤسسات والمنشآت الإنتاجية على إقتطاع جزء من إيراداتها لصالح العمل المقاوم وذلك لقاء:

- السماح لهذه المؤسسات بوضع شارة المقاومة، ما يسمح برفع مستوى مبيعاتها.

- وضع تشريعات تسمح لها بالإستفادة من تخفيضات وتسهيلات ضريبية وإعفاءات من بعض الرسوم.

- الإستفادة من تخفيضات على كلفة التسويق والترويج والإعلانات
(وذلك بالإتفاق والتنسيق مع وسائل الإعلام التي يجري تحفيزها أيضاً
للمشاركة)

ومن غير المتعذر توسيع دائرة المؤسسات المشاركة، عبر الإعلان عن
برامج مؤقتة للدعم (تستمر مثلاً لشهر واحد).

٦- وضع التشريعات الملائمة، لتوجيه جزء من الموارد البشرية نحو
المقاومة بجوانبها المختلفة (ميدانياً، لوجستياً، إغاثية، ترميم، إسعاف،
مبادرات إجتماعية وعلمية..) ليغدو بإمكان القوة العاملة تقديم العمل
التطوعي (حيث يسمح للعامل أو الموظف مثلاً بالتطوع في أجهزة المقاومة
على حساب نسبة محددة من دوام عمله لا تلحق أضراراً بوضع المؤسسة
التي يعمل فيها ولا بالدورة الإنتاجية). ما يساهم في: تقليص تكاليف الجسم
البشري للمقاومة؛ رفع مستوى الإستعداد المدني للمواجهة؛ الإستفادة من
الطاقة الإنتاجية لبعض المقاومين والناشطين في حقل المقاومة الذين بإمكانهم
في ظل مثل هكذا تشريعات البقاء داخل الدورة الإقتصادية العادية.

ويمكن منح حوافز كالتالي مرّة في البند السابق للمؤسسات التي تأخذ
بهذه الإجراءات.

٧- بث وعي إقتصادي يقوم على إعلاء شأن العمل والإنتاج، ونشر ثقافة
الإنضباط والإنتاجية، كجزء من عملية تدعيم وتحسين مجتمع المقاومة،
وذلك في إطار تعميم روحية تقوم على إعتبار أن تنشيط الدورة الإقتصادية
هو إحدى سبل مد يد العون للمقاومة. وتحدثنا التجارب الإقتصادية أنه لولا
الحماسة التي تدب أثناء الحروب وفي أعقابها عند الدول المنخرطة فيها والتي
تشهد إقبالاً لا نظير له على العمل، لما أمكن لها توفير متطلبات المواجهة
والصمود أو النهوض من ويلات ما أصيبت به.

ومن الممكن في هذا الصدد مثلاً توجيه نداءات للمؤسّسات والعمال والقطاعات الإنتاجية لتمديد فترات العمل في أعقاب الإعتداءات الإسرائيلية الواسعة، الأمر الذي يساعد على رفع مستوى الناتج المحلي والتعويض عن بعض الأضرار والخسائر.

٨. تنفيذ خطة نهوض بالمناطق المعنية أكثر من غيرها بالمقاومة ونتائجها (المناطق المتاخمة للشريط المحتل، المناطق المحتلة، المناطق المحرومة، والتي تعرف بأنها خزانات المقاومة البشرية..) وذلك في ضوء وعي أهمية تمكين البناء الداخلي لمجتمع المقاومة.

ويمكن افتراض الأهداف والإجراءات التالية لمثل هكذا خطة:

أ. رفع المستوى الإقتصادي، ومن ثم المعيشي، لهذه المناطق، كي يساوي المستويات المقابلة في المناطق الأخرى، وذلك من خلال:

- تقديم تسهيلات للقطاعات القائمة: قروض، إئتمانات، مساعدات تشغيل ..

- تعزيز وتطوير البنى الإنتاجية: مشاريع ري، طرق زراعية، مناطق صناعية ..

- تكثيف وتركيز المؤسّسات الحكومية والمرافق الخدماتية فيها.

- تشجيع المؤسّسات والمشروعات الخاصة على التوطن والإستقرار في المناطق المذكورة عبر منحها حزمة من الحوافز (إعفاءات ضريبية - تخفيض رسوم - تسهيل إجراءات - مساعدات تشغيل ..)

- توسيع قاعدة الإعفاءات من الضرائب والرسوم وبدلات الخدمات العامة للقاطنين في المناطق ذات الأوضاع الحرجة والأقل استقراراً وتعزيز التقديمات الإجتماعية المقدمة لهم .. الخ.

ب. تطوير البنية التحتية ورفع مستوى الخدمات إلى المستوى الذي

وصلت إليه في الأماكن التي انصب عليها الجهد الإنمائي والإعماري خلال السنوات الماضية.

ج- وضع التجهيزات والإنشاءات اللازمة لتدعيم الصمود وتثبيت المواطنين في أرضهم، لا سيما منها: الملاجئ، المستشفيات، مراكز التموين الإحتياطية.

د- إيلاء شديد الإهتمام بالمؤشرات الإقتصادية- الإجتماعية لهذه المناطق: الفقر- البطالة- الأمية، عبر سلسلة إجراءات إستثنائية نذكر منها: دعم المؤسسات الصغيرة- تنفيذ برامج تدريب وتأهيل لليد العاملة- تعديل أنظمة الضمان الإجتماعي كي يطال معظم الشرائح القاطنة في تلك المناطق- إلغاء (أو تخفيض) رسوم التعليم في المدارس الحكومية- تشجيع العمل التعاوني- منح حوافز كافية لمؤسسات التكافل الإجتماعي الأهلية- تطبيق إجراءات متشددة للحد من تشغيل اليد العاملة غير اللبنانية المنافسة لليد العاملة اللبنانية.

هـ- تفعيل دور مجلس الجنوب وإعادة النظر بدوره وطرق عمله وهيكلته وإصلاح إدارته.

٩- تنظيم علاقات لبنان الإقتصادية مع العالم الخارجي على أسس تراعي المبادئ العميقة التي تستقي المقاومة أهدافها منها وتحقق تطلعاتها. ومن ذلك: - تعزيز الروابط الإقتصادية مع الدول المناصرة لقضية التحرير والمناهضة للإحتلال.. والعكس بالعكس إن أمكن.. وما ينطبق على الدول ينطبق أيضاً على المؤسسات والشركات بحسب مستوى تعاملها مع العدو. - تجنب الدخول في مبادلات إقتصادية أو الركون إلى تدفقات مالية من جانب واحد (قروض، مساعدات، هبات،...) تؤثر على الإستقلال الإقتصادي للبلد وتقوده خطوة إضافية في طريق التبعية.

- تحاشي اللجوء إلى خيارات إقتصادية تسوّق الإقتصاد للوقوع في براثن القوى العالمية المهيمنة الممثلة بمؤسسات دولية (البنك الدولي، صندوق النقد، منظمة التجارة العالمية..) عن طريق التماهي في الإندماج بمسارات العولمة، وخصوصاً إبّان التفتيش عن مخارج للآزمة الإقتصادية الراهنة.

- الحذر الشديد إزاء احتمالات الدخول في منظومات إقتصادية إقليمية ودولية غير مؤاتية قد تتعارض مع المصالح الوطنية والقومية للبنان (ألغات، الشراكة المتوسطة، النظام الشرق أوسطي..) في مقابل التركيز على أهمية تعزيز الروابط مع الدول العربية وفي مقدمتها سوريا...

- التشدد في تطبيق مبادئ المقاطعة الإقتصادية والعمل الدؤوب على إقناع الدول العربية بعدم التنازل عن هذا السلاح ورفض التطبيع الإقتصادي.

- إعتبار قضايا دعم المقاومة إقتصادياً بنداً رئيسياً ودائماً في برامج عمل البعثات والسفارات اللبنانية في الخارج.

١٠- على الدولة دعم وتمويل قطاع البحث والتطوير، المرتبط بتحسين التقنيات التي تستخدمها المقاومة ورفع مستوى التكنولوجيات المطبّقة في هذا الحقل، وعليها كذلك توفير التمويل اللازم لحماية المناطق اللبنانية، وتعزيز قدرة الجيش اللبناني على الصمود.

إن حلقات بناء المجتمع المقاوم، وتوفير الظهير المكين للمقاومة، لا تكتمل ما لم يتم التخفيف من حدة الأزمة الإقتصادية. الإجتماعية التي تعصف ببلدان، وما لم يسر إقتصاده على طريق التنمية والتقدم والتحديث.

٢- حول دعم صمود المناطق الواقعة تحت الإحتلال والمحاذية لها:

سنحاول هنا تسليط الضوء على بعض من أبرز الأفكار والإجراءات التي نراها ضرورية لدعم إقتصاديات المناطق اللبنانية، سواء المعرّضة للإحتلال المباشر من قبل العدو الإسرائيلي، أو للتأثيرات غير المباشرة لهذا الإحتلال في الجنوب والبقاع الغربي، وذلك كمطلب متواضع يندرج في إطار التأسيس لإقتصاد مقاوم على مستوى الوطن ككل.

والجدير ذكره، أن المناطق المعنية في الجنوب والبقاع الغربي هي مناطق زراعية في الغالب، بمعنى أن النشاط الزراعي والحيواني يوفر جزءاً هاماً من مواردها ومدخيلها. وهي تتمتع بثروات مائية وحرارية هامة ومعالم سياسية قيّمة. بيد أن هذا النشاط وكذلك الثروات المشار إليها واقعة حالياً بين فكّي كمْاشة الإحتلال الإسرائيلي من جهة، وإهمال الدولة من جهة أخرى. مما يسهم بشكل متزايد في تفرغ هذه المناطق من سكانها ودفع أبنائها للنزوح نحو العاصمة وضواحيها.

وإذا كانت المقاومة العسكرية والأمنية للإحتلال تقوم بواجبها في تحرير جزء عزيز من الوطن والحفاظ عليه، فإن التخلّص من هذه الكمْاشة يفترض قيام الدولة بدورها في تحرير هذا الجزء من الإهمال وتحسينه إقتصادياً وبالتالي إجتماعياً أيضاً.

فالزراعة في الجنوب والبقاع الغربي تواجه وضعاً إستثنائياً صعباً على صعيد الإنتاج والتوزيع. والأفراد والمؤسّسات العاملون في هذا القطاع، دون أي غطاء لدعمهم، يتعرّضون باستمرار لخسائر دون أن يجدوا من يعوّض عليهم، مما يضطر الكثير منهم إلى التوقف عن العمل. وآخر هؤلاء على سبيل المثال، كان توقف ثالث أكبر مؤسّسات توظيف وتصدير الحمضيات في

الجنوب عن العمل مؤخراً، بعد أن كانت توقفت المؤسستان الأخرى في الفترة الماضية دون أن يرف للدولة جفن.

إن الدولة، بما هي أرض وشعب ومؤسسات، تفرض مشاركة جميع أبناء الوطن ومؤسساته العامة والخاصة في التأسيس لبناء إقتصاد مقاوم يساهم في تحرير البلاد من نير الإحتلال. ولعل من أبرز مداميك هذا البناء ما يلي من إجراءات:

١- إعفاء المزارعين وصيادي السمك من رسوم الخدمات العامة كالكهرباء والمياه المستخدمة في الإنتاج، وتخفيضها على الإستهلاك المنزلي في مناطق الجنوب والبقاع الغربي.

٢- إعطاء الأولوية لتنفيذ المشروعات الإنمائية، لا سيما مشروعات الري ومياه الشرب، في المناطق المذكورة.

٣- تفعيل المؤسسات والأجهزة العامة والمستقلة المعنية للقيام بدورها كاملاً في المناطق أعلاه، وخصوصاً لجهة التعويض على المتضررين من العدوان الإسرائيلي المستمر ومساعدة المزارعين على تصريف إنتاجهم، إلى جانب تعميم خدمات البنى التحتية وتوفيرها بشكل دائم.

٤- إعطاء الأولوية في المشتريات الحكومية ومؤسسات القطاع المختلط لمنتجات هذه المناطق.

٥- تقديم تسهيلات أو إعفاءات ضريبية للمؤسسات التجارية، وخصوصاً التعاونيات الإستهلاكية، التي تسهم في تسويق جزء محدد من منتجات المناطق أعلاه.

٦- إيجاد الحوافز الكافية لتوجيه الصناعات الغذائية المحلية وتشجيعها على استخدام منتجات المناطق من المواد الزراعية والحيوانية الأولية في إنتاجها.

٧-إلتزام الشركات المتعهدّة للمشروعات في المناطق المذكورة باستخدام نسبة محددة من أبناء هذه المناطق المذكورة في تنفيذ مشروعاتها مع افتراض توفر المواصفات والكفاءات المطلوبة.

٨-إيجاد السبل الكفيلة بتفعيل دور المؤسسة الوطنية لضمان الإستثمارات، بالتعاون مع الهيئات الدولية والدول الصديقة، من أجل ضمان وتشجيع الإستثمارات المحلية والأجنبية في المناطق أعلاه، ومساعدتها على الإستفادة من الإمكانيات المتوافرة لإقامة مشروعات جديدة في مجالات التصنيع الزراعي والصيد البحري.

٩-تحديث الأطر التشريعية والإدارية والفنية الملائمة لتشجيع العمل التعاوني الزراعي في تلك المناطق من ناحية وتطوير صيغ الاستثمار ووسائل الإنتاج الزراعي التي باتت تشكل عاملاً رئيسياً في ارتفاع كلفة الإنتاج، من ناحية أخرى.

١٠-تكثيف وتفعيل خدمات الإرشاد والتدريب الزراعيين في تلك المناطق.

١١-توفير كافة مستلزمات الدعم للمؤسسات الأهلية التي تقوم بأعباء رعاية أيتام الشهداء والمعوقين وأبناء المعتقلين والأسرى والمقاومين وغيرهم من المتضررين من العدوان الإسرائيلي.

١٢-توفير خدمات التعليم والطبابة والإستشفاء بدون مقابل لأيتام الشهداء وأبناء المعتقلين والأسرى والمقاومين.

١٣-إفساح المجال أمام المزارعين والصيادين للإستفادة من خدمات الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي أسوة ببقية القطاعات.

ثانياً: إشكالية الربط بين تعثر النمو الإقتصادي

والفعل المقاوم*

لا شك أن الإستقرار الأمني يعتبر عاملاً من عوامل تشجيع النمو الإقتصادي وجذب الإستثمارات، لكنه يبقى عاملاً من عوامل ذاتية وموضوعية أخرى كثيرة أكثر أهمية، ولا يمكن تحقيق أهداف النمو الإقتصادي وجذب الإستثمارات الخارجية بدونها، حتى في استقرار الوضع الأمني.

ونقول أكثر أهمية، لأن هذا العامل الأمني يبقى قابلاً للإستيعاب والتعطيل بقدر توفر الإجماع الوطني حول خيار المقاومة، والعكس صحيح.

ومن أبرز العوامل نذكر ما يلي:

١ - العوامل الذاتية، ومنها:

أ- الإستقرار السياسي الداخلي، وهو في لبنان ما زال يشهد تقلبات ومواقف تسفر في كثير من الأحيان عن خلافات حادة تطال مستوى التمثيل والمشاركة السياسية، ولا يخفى التأثير البالغ الأهمية لذلك على قرارات المستثمرين الأجانب واللبنانيين، المقيمين منهم والمغتربين.

ب- السياسات المالية والنقدية المنسجمة مع معايير السوق بما يضمن المنافسة والشفافية أمام القطاع الخاص. وذلك بخلاف ما تشهده هذه

* أعدت هذه الفقرة في أيار ٢٠٠١.

السياسات في لبنان حيث يؤدي العجز المتزايد في الموازنة وتصاعد المديونية العامة، واللجوء إلى تمويل هذا العجز بواسطة مدخرات القطاع الخاص بفوائد عالية لا تتناسب مع حقيقة السوق، إلى تعطيل آليات السوق وإفقاد القطاع الخاص القدرة على المنافسة وتضييق مجالات التوظيف المثمر أمامه، مما يرسل إشارات سلبية.

ج - مدى فعالية الإدارة العامة وتوافر البنى التشريعية والتنظيمية الفعالة والكافية، وقد بات واضحاً تدهور مستوى إنتاجية وكفاءة القطاع العام من ناحية وضعف القوانين والأنظمة أمام سطوة المحسوبيات والمحاصصة الطائفية في لبنان من ناحية أخرى، يعتبر ذلك أيضاً عاملاً أساسياً يعيق الإستثمار والتنمية في البلاد.

د - توفر البيئة السليمة للإقتصاد الكلي، ومن ذلك عقلنة النظام الضريبي، وتحرير الإقتصاد وإعادة هيكلته بما يتناسب مع تطورات الأسواق العالمية والإتجاه نحو العولمة، واعتماد أنظمة تسعير شفافة وصارمة بعيدة عن الفوضى والإحتكار بما يعزز تنافسية الأسواق، إلى جانب تطوير معايير المحاسبة والتدقيق بما يتلاءم مع المواصفات العالمية، وهذه أمور يبدو أن الإجراءات الحكومية ما زالت تتعثر أمام الكثير منها.

هـ - إيجاد أسواق مالية متطورة وإشراك المؤسسات، حيث ما زالت الأدوات المالية وحجم السوق المحلية متخلفة وضعيفة بما يجعلها قاصرة عن اجتذاب الرساميل الخارجية للتوظيف المتوسط والبعيد المدى. كما أن الشكل القانوني لأغلبية الشركات اللبنانية ما زال يتخذ الطابع العائلي والفردي، ومن المبكر الحكم على إجراءات الحكومة في هذا المجال حيث ما زالت في بدايتها.

و - إيجاد البنى التحتية المتكاملة وصيانتها بشكل دائم. وإذا كانت الحكومة قد قطعت شوطاً كبيراً في هذا المجال، إلا أنه يبدو أن هذه البنية ليست فعّالة

بالقدر الكافي وهي تفتقر إلى الصيانة. وأبرز مثال على ذلك الإنقطاع المستمر للتيار الكهربائي عن مختلف المناطق اللبنانية، إلى جانب إفتقار الضواحي الجنوبية للعاصمة، حيث الكثافة السكانية المرتفعة، لمياه الشفة، علماً أن الدولة أنفقت مئات ملايين الدولارات على هذه البنى، والتي فاقت ١,٢ مليار دولار في قطاع الكهرباء لوحده.

ز- زيادة مستوى الإنتاجية والفعالية وتحسين النوعية، وذلك بالتركيز على تنمية الموارد البشرية وتطوير قاعدة تقنية عصرية. ولا يكون ذلك إلاً بالتدريب المهني والتقني وتطوير نظم التعليم وتشجيع أعمال البحث. ولا يتسع المجال هنا لاستعراض تجربة لبنان في هذا المجال.

٢ - العوامل الموضوعية

ومن هذه العوامل ما يلي:

أ- عولمة الإقتصاديات الوطنية، بمعنى أن دول العالم باتت مترابطة إقتصادياً إلى حد بعيد. ومن غير المنطقي توقّع حدوث نمو إقتصادي وتراكم رأسمالي متزايد ومستمر في بلد ما فيما معظم بقية الدول، وعلى رأسها الديناميات الإقتصادية كالولايات المتحدة واليابان، تشهد ركوداً إقتصادياً وتدهوراً في أسواقها المالية وعدم استقرار عملتها، ما يعني أن سلامة أي إقتصاد وطني يبقى في الكثير من جوانبه متوقفاً على سلامة الإقتصاد العالمي بمعزل عن فعل المقاومة..

ويندرج في هذا الإطار أيضاً التطورات الإقتصادية في المنطقة. فمع تراجع العوائد النفطية، لا سيما بعد حرب الخليج، وكذلك تراجع تحويلات المغتربين في الخارج، ومع إغلاق أسواق مهمة وتقليدية أمام البضائع اللبنانية، كالسوق العراقية على سبيل المثال، وعدم تكاملية الإتفاقيات التجارية الجديدة بين لبنان ودول المنطقة وتأثيرها على القدرة التنافسية للسلع اللبنانية محلياً وخارجياً، كل ذلك أدى ويؤدي إلى إعاقه النمو الإقتصادي وضعف الإستثمارات الخارجية في لبنان.

ب- إن مسألة تدني الإستثمارات وتوقف الرساميل الخارجية عن التدفُّق تعتبر مسألة عامة تعاني منها الدول العربية عامة، بما فيها تلك البعيدة عن خطوط المواجهة مع العدو الإسرائيلي. إذ إن حصة الدول العربية عموماً من الإستثمارات الخارجية المباشرة متدنية جداً بالقياس إلى حصة دول شرق آسيا وأميركا اللاتينية وروسيا والصين.

ج- نظرة المستثمرين إلى حقيقة الصراع العربي-الإسرائيلي. وهي بالإجمال نظرة تشاؤمية تطال منطقة الشرق الأوسط ككل وليس لبنان وحسب. وبالتالي لن يغير من هذه النظرة توقف أعمال المقاومة في لبنان فيما بقية عوامل الصراع باقية على حالها، لذلك يصبح من الأجدى المطالبة بتكليف السياسات الإقتصادية والمالية مع الأوضاع السائدة وليس العكس.

وأبرز مثال على ذلك الوضع الأردني، حيث إن توقيع الأردن على إتفاقية السلام مع العدو الإسرائيلي في وادي عربة عام ١٩٩٤ لم يساهم بحد ذاته في تحسين مناخ الإستثمار والمؤشرات الإقتصادية في الأردن. فميزان المدفوعات بقي يشهد عجزاً خلال الفترة ١٩٩٣-١٩٩٦، متوسطه ٢٩٠ مليون دولار سنوياً، ومعدّل نمو الناتج المحلي تراجع من ١١,٧٤٪ خلال الفترة ١٩٧٦-١٩٧٩ إلى ٢,٠٨٪ خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٩ (أي الفترة التي أعقبت توقيع اتفاق وادي عربة) بعد أن كان بلغ ١٦,١٪ عشية توقيع الإتفاق المذكور عام ١٩٩٢. كذلك انخفض هذا المعدّل في مصر من ٩,٣٦٪ عشية توقيع إتفاقية كامب ديفيد ١٩٧٩ إلى ٣,٥٢٪ خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٤. وبالمقابل فإن نمو الناتج المحلي في لبنان إرتفع من ٩,٦٥٪ عام ١٩٧٩ إلى ١٩,٦٥٪ عام ١٩٩٤. علماً أن لبنان كان حينها في ذروة المواجهة مع العدو الإسرائيلي.

نخلص من ذلك إلى أن الميل للربط بين تحقيق النمو الإقتصادي وجذب الإستثمارات الخارجية من ناحية، ووقف عمليات المقاومة من ناحية أخرى يغفل كل هذه العناصر.

وربما يكون من الأجدى في هذه المرحلة، رسم الحكومة سياساتها على نحو يأخذ بالحسبان، إستمرار الصراع كأحد المعطيات الداخلية والإقليمية، التي لا يمكن لأحد التحكّم بها، وهي غير خاضعة فعلاً لتوجّه سياسي أو إستراتيجي بعينه.

ومن الممكن للحكومة توجيه إهتمامها نحو إجراءات تساعد على التكيّف مع الأوضاع القائمة، من مثل:

* التواصل مع الدول العربية لتحملُ مسؤوليتها في دعم لبنان إقتصادياً.

* تطمين اللبنانيين بأن المقاومة تمارس واجباتها مع التبني الحازم للحفاظ على المصالح الإقتصادية للبلاد.

* التأكيد على قدرة الردع للمقاومة كعنصر توازن يضيف المزيد من الطمأنينة والإستقرار.

* التأكيد على أن استمرار المقاومة، يبقي لبنان في دائرة الإهتمام والمتابعة الدولية، وغالباً ما يتناسب الإهتمام السياسي مع الإهتمام الإقتصادي.

* التذكير بأن أزمة لبنان ليست أزمة نمو ولا إستثمارات، بقدر ما هي أزمة مالية عامة، وهذه الأخيرة أقل إرتباطاً (في الحالة اللبنانية) بالأعمال الحربية ونتائج عمليات المقاومة المتوقّعة مهما كانت ضخمة، فكلفة إعادة بناء محطة كهرباء تساوي خدمة الدين لأقل من أسبوع. أما لو حصل السيناريو الأسوأ، الذي يهولُ به العدو، أي التدمير الشامل للبنى التحتية الممكن تدميرها، وهو أمر مستبعد إلى أبعد حد، فإن كلفة إعادة البناء لن تضيف إلى الدين العام أكثر مما تضيفه ٣ أشهر من الإنفاق العام.

ثالثاً: أعمال التنمية المطلوبة في المناطق الجنوبية المحررة (تقرير أولي)*

نظرة عامة:

١ - ١ - لمحة جغرافية وديموغرافية:

بقيت المناطق الجنوبية التي خضعت للإحتلال الإسرائيلي تتسع وتنحسر تبعاً لأعمال المقاومة طوال فترة الإحتلال.

فقد اتسعت الرقعة الإجمالية المحتلة في جنوب لبنان من حوالي ٧٠٠ كلم ٢ خلال الفترة ما قبل إجتياح العام ١٩٨٢، إلى ما يقارب ٢٠٠ كلم ٢ في الفترة ما بين تراجع الإجتياح الإسرائيلي في حزيران العام ١٩٨٥ وحتى أواسط العام ١٩٩٩، عندما تقلّصت مساحة المناطق الحدودية المحتلة من جديد إلى حوالي ١,٢٠ كلم ٢ في أعقاب تراجع قوات الإحتلال الإسرائيلي من مناطق واسعة في قضاء جزين في حزيران العام ١٩٩٩.

ويبلغ طول الشريط الحدودي المحرر في ناحيته الجنوبية حوالي ١٢٢ كلم ومتوسط عرضه ١٠ كلم. ويصل في حدّه الأدنى إلى ٥ كلم عند قرية بيت ليف، وفي حدّه الأقصى إلى ما يقارب ٤٠ كلم عند نقطتي باتر وكفر فالوس في قضاء جزين (راجع الخريطة في الملحق رقم ١).

وتمتاز منطقة الدراسة بتنوعها الجيولوجي، حيث القسم ذو المناخ الجبلي (قمم وهضاب جبل حرمون) في القطاع الشرقي، والقسم ذو المناخ الناشف (في مرتفعات مرجعيون وبننت جبيل) في القطاع الأوسط، والقسم الساحلي

* أعدت هذه الفقرة في حزيران ٢٠٠٠.

والبحري جنوب قضاء صور في القطاع الغربي .

أ- قضاء صيدا: بصليا .

ب- قضاء صور: (١١ قرية من ٩٦ قرية إجمالي القضاء): البستان، الجبّين، الزلّوطية، شمع، شياحين، طير حرفا، الظهيرة، علما الشعب، مروحين، ناقورة، يارين. إضافة إلى المزارع التالية:

اسكندرونة، أم التوت، البطيشية، جحين، حامول، أم عفية، لبّونة، الخريبة، منطقة النفخة (شمال شرق مروحين)، وادي عين التينة. والأخيرتان كان فيهما مشاتٍ لأهالي العرقوب.

ج- قضاء بنت جبيل (١٨ قرية من ٣٦ قرية إجمالي القضاء): بنت جبيل، بيت ليف، بيت ياحون، حانين، دبل، رامية، رشاف، رميش، صربّين، الطيري، عيتا الشعب، عين إبل، عيترون، القوزح، كونين، مارون الراس، يارون.

أما في المزارع فهي:

جباب العرب، سموخا، الصالحاني، قطمون^(١).

د- قضاء مرجعيون (٢٦ قرية من ٣٠ قرية إجمالي القضاء)^(٢).

إيل السقي، برج الملوك، بلاط، بليدا، بني حيّان، البويضة، حولا، الخيام، دبين، دير سريان، دير ميماس، رب ثلاثين، سرده والعمرة، طلّوسة، الطيّبة، عدشيت القصير، العديسة، علما القصير، القليعة، القنطرة، كفر كلا، محييب، مرجعيون، مركبا، ميس الجبل، الوزّاني.

إلى عدد المزارع:

الزقية، الميسات، هورا (مزرعة تابعة للروم الكاثوليك في مرجعيون) الحمامص.

(١) هذه المزارع حالياً تتبع بلدة رميش، فقد انتقلت ملكيتها إليها بالبيع، كانت تشكّل مطلع القرن تجمعات سكانية مستقلة.

(٢) يبقى من قرى القضاء خارج الشريط: مجدل سلم، قبريخا، الصوّانة، تولين.

هـ. قضاء حاصبيا (١٦ قرية من ٢١ إجمالي القضاء)^(٣):

أبو قمحة، برغز، حاصبيا، حلتا، راشيا الفخار، شبعاء، شوتا، عين جرفا،
عين قنيا، الفرديس، كفر حمام، كوكبا، الماري، المجيدية، الهبارية.
أما المزارع فهي:

دحيرجات، سليمان، مزرعة صليبي، النخيلة، خربة الدوير، الخريبة.

يضاف إلى قضاء حاصبيا مزارع شبعاء وهي على السفح الجنوبي
الغربي لجبل الشيخ بطول ٢٠ كلم، يبدأ من قمة الزلقة (ثاني أعلى قمة في
جبل الشيخ) حتى مغر شبعاء وبعرض يتراوح بين ٧ و ١٠ كلم ابتداءً من بلدة
كفرشوبا حتى حدود لبنان الدولية مع الجمهورية العربية السورية حيث
قرية بانياس السورية، وقد سميت مزارع من تعاطيها الزراعة وتربية
الماشية واعتمادها على ذلك وحسب. عددها ١٤ مزرعة.

مغر شبعاء، خلّة غزالة، رويسة القرن، زهر البيدر، جورة العقارب،
فشكول، زبدین، رمثا، قفوة، الربعة، بيت البراق، برختا التحتا، برختا الفوقا،
مراح الملّول، (احتلت جميعها سنة ١٩٦٧)، إضافة إلى مزرع بسطرة التي
احتلت سنة ١٩٩٠. كما يوجد أملاك وقفية شاسعة تعود للأوقاف الإسلامية
والأوقاف الكنسية الأورثوذكسية، مع الإشارة إلى وجود مزار ديني يعرف
باسم مشهد الطير، وفيه مقام للنبي إبراهيم.

و- قضاء النبطية قريتان هما أرنون ويحمر، إضافة إلى حمى علي الطاهر
وحمى أرنون.

ز- قضاء جزين (٤٧ بلدة وقرية): أنان، البابا، بتدين اللّقش، بحنين،
بسري، بكاسين، بنواتي، تعيد، الجرمق، جزين، الحرف، الحمصية، حيداب،
حيطورة، حيتولي، داريا، روم، ريحان، ريمات، زحلتا، سجد، السريرة،

(٣) يبقى من قرى القضاء خارج الشريط: ميمس، الكفير، الخلوات، عين تنّتا، عين فجور، مرج
الزهور.

سنيّا، شقاديّف، صبّاح، صفارية، صيدون، عارية، عازور، عرمتي، العيشية، عين مجدلين، غباطية، قتالة، قيتولي، القطراني، قطين، كفر تعلا، كفر حونة، كفر فالوس، اللويزة، مشموشة، المطحنة، المكنونية، مليخ، الميدان، وادي جزين.

أما المزارع فهي:

الباية، بصنية، بغانوب، تمرّة، حرف الدقيق، حرمك، حورانية، خرخية، خلّة خازن، دير المزيعة، دير مشموشة، دير شكر ديف، دير السيدة، دلغاني، دمشقية، رخصة، رمانة، رهبان، روس الفرنج، زغرين، شامخة، شبيل، صليما، طيونة، ظهر الدير، عاضور، عزبية، عريمة، عرقوب، عقماتا، قبيع قروح، قلعة أبو الحسن، محمودية، مراح أبو شديد، مزيعة، مصوص، منقلة، هويتية، وازعية، وردية.

وتشير التقديرات الأولية^(٤) إلى أن عدد السكان المقيمين في المناطق الحرّة من جنوب لبنان يتراوح بين ٦٨ ألفاً و٧٥ ألف نسمة قبل التحرير، أو بما يقارب ١٥ ألف أسرة تقريباً بمتوسط ٤,٨ أشخاص للأسرة الواحدة، وهذا العدد يشكل ما نسبته ٢٢٪ من السكان المسجلين في هذه المناطق مما يعني أن نسبة التهجير كانت في حدود ٧٨٪، وخصوصاً في الفئة العمرية ١٧-٤٥ سنة. ومن الصعوبة بمكان معرفة عدد السكان العائدين بعد التحرير وإن كانت بعض التقديرات^(٥) تشير إلى ما يقارب ٤٨ ألف عائد.

وعلى صعيد آخر، يسجل ارتفاع ملحوظ في نسبة النساء اللواتي يمتلن رب الأسرة، حيث تتراوح هذه النسبة بين ٢١٪ و١٩,٥٪ و١٨,٥٪ في كل من أقضية جزين ومرجعيون وبنّت جبيل على التوالي، مقابل ١٤٪ كمعدّل وطني عام.

(٤) برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة جنوب لبنان - الهيئة العليا للإغاثة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تموز ١٩٩٩.

(٥) المصدر ذاته.

١ - ٢ - أوضاع المساكن في المنطقة:

يقدر عدد المساكن المتضررة بفعل الإحتلال الإسرائيلي المنحدر داخل منطقة الدراسة بما يفوق ١٢,٠٠٠ مسكن حتى العام ١٩٩٦^(٦) من بينها ٢٣٠٠ مسكن غير قابل للترميم بل يجب هدمه وإعادة بنائه. والجدير ذكره أن هذا الرقم يصبح أكبر بكثير فيما لو أخذنا بعين الاعتبار المساكن المتضررة في المناطق المحاذية لمنطقة الدراسة، إضافة إلى المناطق التي تعرضت للتدمير بعد الإعتداءات الإسرائيلية التي تلت العام ١٩٩٦ وحتى إندحار الإحتلال في ٢٤ أيار ٢٠٠٠. ويقدر عدد المنازل التي تضررت في هذه الفترة بما يقارب ١٤٠ منزلاً ودمر ٤٦ منزلاً آخر^(٧). مع العلم أن الكثير من المنازل التي تعرضت للتدمير أو للضرر في القرى والبلدات المحاذية لمنطقة الدراسة قد تم إعادة بنائها وإصلاحها بمبادرة من مؤسسة جهاد البناء أو بتعويضات من مجلس الجنوب. مما يحتم إجراء مسح ميداني لتحديد العدد النهائي للمنازل المتضررة والمدمرة، مع الإشارة إلى أن عدداً من القرى ما زالت مدمرة بالكامل ومنها: ميدون وسجد وحانين.

١ - ٣ - الأوضاع الإقتصادية - المعيشية:

يمتلك الجنوب عامة ومنطقة الدراسة خاصة إمكانات زراعية جيدة لما فيها من أراضٍ خصبة في سهل مرجعيون ووادي الحاصباني والمحيط المباشر للقرى إلى جانب الموارد المائية الكبيرة. إلا أن تهجير أبناء هذه المناطق أدى إلى تراجع النشاط الزراعي وأصبحت الأراضي بوراً تأكلها حرائق القصف الإسرائيلي. وتستقطب الزراعة نحو ٣٢٪ من العاملين في مرجعيون و ٢٥,٤٪ في بنت جبيل، و ٢٢٪ في حاصبيا و ٢٣,٣٪ في صور. وتتميز زراعة التبغ بأهمية خاصة في إقتصاد المنطقة، حيث يشكل

(٦) المصدر ذاته، ص ٢٥.

(٧) إحصاءات المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق.

إنتاجها من التبغ حوالي ٤٠٪ من مجموع الإنتاج المحلي^(١) ويعمل فيها ٨٠٠٠ عامل من أصل ١٨ ألف عامل في المنطقة.

وتتراوح نسبة مساهمة زراعة التبغ في دخل الذين يزرعونها من أصحاب الحيازات البعلية بين ٢٥٪ في قضاء مرجعيون و ٨٥٪ في قضاء بنت جبيل. والمعروف أن زراعة التبغ هي من الزراعات البعلية التي تستنزف خصوبة التربة وتستهلك أكثر من ٤٩٪ من أيام عمل المزارعين. وتقدر كلفة دعمها السنوي بما يقارب ٣٠ مليون دولار^(٢) مما يشكل عبئاً على الخزينة. وعلى صعيد آخر تبلغ نسبة البطالة في منطقة الدراسة حوالي ١١٪، وترتفع إلى ٢٤٪ في فئة الأعمار ١٩-٢٤ سنة^(٣).

ومن المفارقة أن الزراعات البعلية كالتبغ والقمح والبقوليات وأشجار الزيتون واللوز والكرمة تشغل المساحة الأكبر من الرقعة المزروعة في منطقة الدراسة التي تتميز بغزارة مواردها المائية، حيث تشغل الزراعات المروية، كبساتين الحمضيات والموز حوالي ١٥,٦٪ من الرقعة الزراعية، وبساتين الزيتون والعنب واللوز حوالي ٣٨٪، والتبغ ١٠٪. والمساحة المزروعة المتبقية مخصصة لبقية الزراعات البعلية كالقمح والبقوليات.

وعلى صعيد المؤسسات الاقتصادية نجد أن القطاع التجاري، لا سيما تجارة المفرق، تشكل ما يزيد عن ٦٠٪ من هذه المؤسسات، مقابل ٢٠٪ لكل من قطاعي الخدمات والصناعة^(٤). وكانت المنطقة قد اشتهرت في الماضي ببعض الأسواق، كأسواق الخميس والسبت في بنت جبيل. إلا أن الحركة التجارية تراجعحت إبان الإحتلال الإسرائيلي بحيث باتت المحلات التجارية تعتمد بشكل كبير على البيع للميليشيات العميلة وقوات الإحتلال والقوات الدولية بدءاً من الناقورة وإنتهاءً بحاصبيا.

(١) برنامج التنمية، مصدر سابق، ص ٢٦-٣٥.

(٢) برنامج التنمية، مصدر سابق، ص ٣٤-٣٦.

(٣) المصدر ذاته، ص ٥٢.

(٤) إدارة الإحصاء المركزي ١٩٩٦، مصدر ورد ذكره في البرنامج ص ٤٠.

وقد نجحت سلطات الإحتلال في إيجاد مجموعة من التجّار اللبنانيين ممن تورّطوا في التعاون مع الشركات الإسرائيلية من أجل ترويج البضائع الإسرائيلية منذ إجتياح عام ١٩٨٢. وقد أقام هؤلاء مكاتب تجارية لهم في المستوطنات الرئيسية والمدن الساحلية على الحدود الشمالية لفلسطين، وضمنوا وكالات إسرائيلية عملوا على تسويق منتجاتها في المناطق الحدودية التي كانت خاضعة للإحتلال. وقد شكّل العملاء أشبه ما يكون بمجلس وكلاء لتسويق منتجات الشركات الإسرائيلية. واشتهر منهم كل من حنا ضاهر في مرجعيون، ومنير حداد وإيلي شاهين وعقل هاشم ومارون خريش في عين إبل. وتتنوع هذه التجارة بين السلع والمواد الغذائية والإستهلاكية والخضار والفاكهة والسيارات والمحروقات. وتشير التقديرات الأولية إلى أن حجم عائدات هذه التجارة قارب ٢٨ مليون دولار سنوياً^(١).

ومن ناحية أخرى لم تتجاوز المعامل والمصانع في المنطقة عدد أصابع اليد، وهي بالأساس صناعات حرفية وتحويلية خفيفة كمعامل البلاط والرخام وأحجار الباطون، ومعمل لإنتاج محارم الورق في رميش ومصنعين للخياطة والمنسوجات.

أما السياحة فهي ضعيفة أيضاً. وهي تقتصر على فندقين، واحد في قرية إبل السقي وآخر في الحاصباني، إلى جانب مجموعة من المطاعم والمسابع في الناقورة ورميش وإبل السقي وعين إبل. ومعظم زبائن هذه المؤسسات من المتعاملين وجنود الإحتلال وقوات الطوارئ وبعض الأهالي.

وبالإجمال تتميز المؤسسات الإقتصادية في المنطقة بصغر حجمها. حيث أن ٩٠٪ منها تضم أقل من ٥ أجراء. ويوجد في المنطقة نواة لصناعات حرفية، كصناعة السكاكين في جزين والفخار في راشيا والجلود في بنت جبيل.

(١) النهار، ١٩/١١/١٩٩٩، السياسة، ١/١١/١٩٩٨، وبرنامج التنمية مصدر سابق، ص ٣٤.

وعلى خط آخر لعملية التطبيع عملت سلطات الإحتلال على فتح مجالات العمل في الكيان الإسرائيلي لأبناء الشريط الحدودي. حيث يترواح عدد العمال اللبنانيين داخل الكيان المذكور بين ٢٣٠٠ و ٣٢٠٠ عامل باختلاف التقديرات^(١)، وحوالي ٦٠٪ من هؤلاء هم من النساء اللواتي لهن أقارب منضوين في ما كان يسمى «ميليشيا العملاء» أو كان قتل أو أصيب وهو يقاتل في صفوف هذه الميليشيا. ومعظم هؤلاء يعملون في مجال التنظيفات وقطاعات البناء والحرف المرتبطة بها من دهان وتبليط وتركيب أدوات صحية، وفي الفنادق والمطاعم والزراعة ومصانع النسيج. وتقدر المداخل السنوية لهؤلاء بما يقارب ٢٢ مليون دولار^(٢).

١ - ٤ - أوضاع الخدمات والبنى التحتية:

أ - الطرقات: تظهر الدراسات التمهيديّة التي قامت بها المراكز المختصة بطلب من الجهات الرسمية^(٣) أن حالة شبكة الطرق الدولية والرئيسية الموجودة مقبولة إجمالاً، وخصوصاً بعد أعمال التأهيل التي جرت حديثاً لطرقات المنطقة.

وبحسب هذه الدراسات ودراسات أخرى قام بها المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق فإن معظم الطرقات الداخلية لبلدات وقرى الشريط بحاجة ماسة إلى إعادة تأهيل. ويقدر الطول الإجمالي لهذه الطرقات بما يقارب ١٥٠ كلم، بمتوسط عرض ٤ أمتار موزعة بحسب الأفضية كما يلي:

- قضاء مرجعيون: ٢١ ألف متر.

- قضاء بنت جبيل: ٩٣ ألف متر.

- قضاء جزين: ١٥,٥٠٠ متر.

- قضاء صور: ٩٠٠٠ متر.

(١) راجع النهار، ١٩/١١/١٩٩٩، وبرنامج التنمية، المصدر السابق، ص ٣٤.

(٢) تقديرات أولية بحسب عدد العمال ومتوسط الراتب الشهري.

(٣) دار الهندسة عام ١٩٩٥، ورد في برنامج التنمية، مصدر سابق، ص ٤٣.

- قضاء حاصبيا والبقاع العربي^(١) ١٠,٠٠٠ متر.

وعلى صعيد الطرقات أيضاً فإن القرى والبلدات في الشريط تعاني أصلاً من نقص في شبكة المواصلات فيما بينها، وبينها وبين بقية القرى والبلدات خارج الشريط، حيث يضطر الأهالي في أحيان كثيرة إلى قطع مسافات التفافية طويلة للوصول من قرية إلى قرية أخرى مقابلة.. مما يحتم شق المزيد من الطرقات لتقصير المسافات وتعزيز التواصل بين القرى والبلدات.

ب - الكهرباء: تعتبر شبكات التوزيع (١٥-٢٠ ك ف) في معظم قرى وبلدات الشريط بحالة بالية. لا بل هي معدومة في بعض الأماكن. كذلك تعاني هذه المناطق من نقص كبير في عدد المحولات، وخصوصاً بقوة ٢٥٠ و١٦٠ ك ف أ.

ج - الهاتف: إستغلت سلطات الإحتلال نقص وسائل الإتصال في منطقة الدراسة فعمدت إلى مد خطوط هاتف بين عدد كبير من القرى المتصلة بسنترال نهاريا في فلسطين المحتلة. ويذكر أن وزارة الإتصالات في لبنان كانت وضعت خطة لإنشاء ٣٧ مركزاً هاتفياً (سنترال) في منطقة الدراسة. إلا أنها لم تتمكن من تنفيذ سوى ١٧ مركزاً، وضع ١١ مركزاً قيد الخدمة على أن تساهم ستة مراكز في وقت قريب. ولم تتمكن الوزارة من استكمال إنشاء بقية المراكز لأسباب يبدو أن لها صلة بممارسات سلطات الإحتلال.

د - المياه: تعرّضت البنية التحتية لنظام التغذية بمياه الشرب، من شبكات توزيع ومحطات ضخ لأضرار بالغة من جراء الإعتداءات وأعمال التخريب المتعمّدة من قبل سلطات الإحتلال، كما حدث للمحطة التابعة لمصلحة مياه نبع الطاسة التي دمّرت بالكامل. مما حرم قرى بلدات كثيرة من مياه الشرب، وتفاوت التوزيع بشكل كبير في القرى والبلدات الأخرى التي بقيت تصلها المياه.

(١) إحصاءات حاصبيا والبقاع الغربي تقديرات خاصة بالمركز.

ومما لا شك فيه فإن اهتراء شبكة مياه الشرب والتي يعود عمرها إلى ما يقارب ٥٠ سنة يساهم في هدر المياه الموزعة، وبنسبة تفوق ٥٠٪^(١). ولذلك لجأ الأهالي إلى وسائل متعددة لسد النقص كحفر الآبار الإرتوازية وبشكل عشوائي وتخزين مياه الأمطار واستعمال مياه البرك الطبيعية (كما في قرى وبلدات رميش وميس الجبل وعيترون وبننت جبيل ورامية..).

وفي هذا الإطار يؤكد المهندس الهيدرو جيولوجي في مجلس الجنوب د. سمير زعاطيطي أن مجلس الجنوب قام بحفر ٣١ بئراً إرتوازياً بين العامي ١٩٩٢-١٩٩٧ من ضمن مشروع باشره المجلس لحفر ٣٥ بئراً. وقد تم تجهيز ١٠ آبار منها فقط، لم تتم صيانتها أو تشغيل محطات الضخ فيها. وهذه الآبار موجودة في قرى بلاط ودبل ومروحين والجبين وطير حرفا ويارين وعلما الشعب وكوكبا والعيشية والعديسة. وبقية الآبار إما قيد الإنجاز والتجهيز (وعددها ١٣ بئراً) أو محفورة ولكن غير مجهزة (٧ آبار). في حين يستثمر بئر واحدة مجهزة موجودة في كفر حمام. ومعلوم أن هذه الآبار كلها تعتبر خارج رقابة مصالح المياه المختصة.

وتشتد أزمة المياه بشكل خاص في قرى وبلدات القطاع الأوسط في قضاء بنت جبيل، التي تفتقر أساساً إلى مصادر المياه. وقد عملت سلطات الإحتلال على ربط معظم قرى وبلدات هذا القطاع بشبكة مياه تتغذى من آبار إرتوازية حفرتها شركة «ميكوروت» الإسرائيلية خصيصاً على الحدود اللبنانية- الفلسطينية داخل الكيان الإسرائيلي، مع عدادات لقياس المياه، بحيث تباع المتر المكعب الواحد بدولار أو دولارين. وهذه البلدات والقرى هي: بنت جبيل، عيترون، علما الشعب، كونين، يارون، عين إبل، رميش، القوزح، دبل، وعيتا الشعب.

هـ- الصرف الصحي والنفايات: كما في بقية مناطق الجنوب، فإن منطقة الدراسة تعاني مشكلة حقيقية في هذا المجال، حيث يعتمد على الحفر الصحية

(١) برنامج التنمية، مصدر سابق، ص ٣٢.

أو على شبكات تصريف تصب في الأودية المحيطة للتخلص من المياه المبتذلة، وترمى النفايات في مكبات مكشوفة، وفي أحيان كثيرة على جوانب الطرقات الرئيسية. مما يهدد الصحة العامة ويعرض البيئة للخطر.

و- الصحة: يوجد في منطقة الدراسة ٤ مستشفيات حكومية، منها واحدة غير عاملة لعدم تجهيزها في قضاء حاصبيا، والثلاثة المتبقية موزعة بين جزين ومرجعيون وبن ت جبيل. والأخيرة كان يديرها ضابط صهيوني. وتفتقر هذه الأقسية الأربعة إلى مستشفيات خاصة. كذلك تعاني منطقة الدراسة من نقص حاد في الموظفين المؤهلين في المجال الصحي، لا سيما المررضون والمررضات وفنيو المختبرات. وتعاني أيضاً من قلة الأقسام المختصة، كطب الأسنان والأشعة والمختبرات.

يوجد في المنطقة ما يقارب ٥٦ مستوصفاً جلّها يعاني من نقص مزمن في الأطباء والتجهيزات. مما يجعلها تعمل ليوم واحد في الأسبوع. وهذه المستوصفات غير مزودة أصلاً بسيارات الإسعاف. ويذكر أن سلطات الإحتلال عملت على إقفال مستشفى دار الرحمة في ميس الجبل، والذي يتسع لنحو ١٥٠ سريراً.

وتجدر الإشارة إلى أن تقديرات وزارة الصحة للمستشفيات الحكومية في المنطقة لا تتجاوز ٢٥٪ من الحاجة الفعلية لهذه المستشفيات.

ز- التربية: أدت ممارسات الإحتلال إلى إقفال العديد من المدارس في المنطقة، لا سيما في قضاء جزين (مدارس اللويزة والعيشية ومليخ وبسري). وقضاء بنت جبيل (مدارس رشاف وصرين وبيت ياحون والطيري وكونين) بعدما تعرضت هذه القرى لتدمير وتهجير بالغين.

وبالمقابل عملت أجهزة الإحتلال على إقامة تسعة أبنية تضم نحو ٤٠ غرفة لمدارس بيت ليف وعيتا الشعب وعديسة وعين إبل وكفركلا وبلاط ودبين. بالتزامن مع إجراء تعديلات في المناهج التربوية التي تدرّس في مدارس الشريط، وذلك بحذف كل ما يمت بصلة إلى القضية الفلسطينية أو العداء لإسرائيل واستبداله بما يؤكّد «حق إسرائيل» كجار طيب في الحياة في المنطقة.

وبالإجمال فإن نسبة الأبنية المدرسية التي تحتاج إلى إصلاح مرتفعة جداً في المنطقة. وهي تعاني أيضاً من نقص في التجهيزات والمكتبات وقاعات التدريس، ومن عدم كفاية الجهاز التعليمي. ومن غير الممكن أن تستوعب المدارس الموجودة بحالتها الراهنة حتى لو تم ترميمها الطلاب العائدين مما يحتم تشييد أبنية مدرسية جديدة.

وعلى صعيد التربية أيضاً يشار إلى أن المنطقة تعاني من ضعف التعليم المهني والتقني الذي يكاد يقتصر على بعض المدارس الخاصة.

٢ - أعمال التنمية المطلوبة:

مدخل: مما لا شك فيه أن المناطق المحرّرة في جنوب لبنان عانت من الإهمال والحرمان لفترة طويلة سبقت الإحتلال الإسرائيلي الذي جاء ليزيد الأوضاع تعقيداً.

وتبقى المياه عموماً ومشاريع الري تحديداً الشرط الأساسي لإطلاق دورة الحياة الإقتصادية ليس في هذه المناطق فحسب، وإنما في مختلف مناطق الجنوب والبقاع الغربي، خصوصاً وأن هذه المناطق تعتبر مناطق زراعية إجمالاً. ولذلك فإن أي تفكير جدي بتنمية وتطوير هذه المناطق لا بد أن ينطلق بداية من تنفيذ مشروعات الري.

ويأتي في مقدمة هذه المشاريع مشروع اللّيطاني الذي بوشر بتنفيذه عام ١٩٥٧ بنسبة ٣٠٪ اقتصر على توليد الكهرباء، فيما بقيت مراحل الأخرى المتعلقة بالري مجمّدة. ومن المعروف أن المصلحة الوطنية لنهر الليطاني كانت أنجزت الدراسات الفنية والإقتصادية لمشروع ري لبنان الجنوبي على المنسوب ٨٠٠م مع البقاع الجنوبي عام ١٩٧٧ بالكامل. وذلك بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعد صدور المرسوم رقم ١٤٥٢٢ الصادر بتاريخ ١٦/٥/١٩٧٠. إلا أن اندلاع الحرب الأهلية والإجتياحات الإسرائيلية المتتالية عطّلت تنفيذ هذا المشروع الحيوي.

وينبغي التأكيد على المردود الإقتصادي والإجتماعي المرتفع جداً لتنفيذ المشروع المذكور. فهو يؤمن مياه الشفة لحوالي ٨٨ بلدة وقرية جنوب الليطاني، لا سيما في قرى قضاء بنت جبيل التي تعاني نقصاً مزمناً في مصادر المياه، إلى جانب ٤٣ قرية وبلدة شمال الليطاني. كما يؤدي المشروع إلى إتاحة الفرصة للتحوّل إلى زراعات بديلة عن التبغ ذات قيمة مضافة عالية. مما يسمح بزيادة الدخل بمعدّل لا يقل عن ستة أضعاف ورفع المستوى المعيشي وإيجاد فرص عمل متزايدة. كذلك يسمح المشروع بشكل غير مباشر بتخفيف أعباء دعم زراعة التبغ عن كاهل الخزينة العامة وتحويله نحو إنفاق إنمائي منتج. وتجدر الإشارة إلى أن الدراسة الفنية والإقتصادية المذكورة أعلاه تتضمن مخططاً للأنشطة والزراعات التي يسمح المشروع بإقامتها. (راجع: دراسة الإنماء الزراعي والمائي في جنوب لبنان، المصلحة الوطنية لنهر الليطاني).

وكان أحد الوزراء قد أشار^(١) إلى أن الإدارات الرسمية المعنية كمجلس الإنماء والإعمار والمصلحة الوطنية لنهر الليطاني تعكف حالياً على إعادة دراسة «مشروع القناة ٨٠٠» في ضوء المستجدات لتحديد النتائج العملائية والإقتصادية، مضيفاً أن أعمال تتعلّق بهذا المشروع قد أدرجت في خطة عمل وزارة الموارد المائية والكهربائية للفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٩ بكلفة ٢٧٢ مليار ليرة، منها إنشاء سد الخردلي وسد كفر صير وبحيرتي صير الغربية ولبعا وتأهيل بحيرة كفرحونة. وتقدر الكلفة الإجمالية للمشروع بنحو ٤٠٠ مليون دولار. وينفد خلال فترة لا تقل عن عشر سنوات.

والجدير ذكره أن مياه نبعي الوزّاني والحاصباني اللذان ينبعان في المناطق الحدودية من الأراضي اللبنانية لا يستفيد منهما لبنان بعدما وضعت سلطات الإحتلال الإسرائيلي يدها عليهما، مع العلم أن السلطات اللبنانية كانت باشرت بتنفيذ الأشغال التحضيرية بإنشاء سد وخزان ميفدون في

(١) راجع برنامج التنمية، مصدر سابق، ص ٧٩.

الحوض الطبيعي قرب قرية ميفدون جنوب شرق النبطية على منسوب ٤٤٠ متراً لتخزين حوالي ٩٠ مليون متر مكعب من المياه الشتوية الضائعة في مجاري أنهر الحاصباني والليطاني والزهراني، وذلك لري ١١ ألف هكتار من الأراضي بين الزهراني والحدود الجنوبية. وكذلك كانت السلطات اللبنانية باشرت بالأشغال التحضيرية لإنشاء محطة ضخ على نبع الوزاني في نقطة الميسات لتحويل جزء من تصريف النبع لري ما يقارب ٩٥٠٠ هكتار داخل الأراضي السورية واللبنانية. إلا أن التهديدات العسكرية الإسرائيلية بدءاً من العام ١٩٦٥ وما تلاها من إحتلال الجولان خلال حرب ١٩٦٧ أدت كلها إلى توقف هذه الأشغال^(١).

وإلى جانب مشروع ٨٠٠م البعيد المدى الذي ينبغي أن يحكم التعاطي مع أية سياسة إنمائية للدولة تجاه الجنوب عموماً والمناطق الحدودية خصوصاً، فإن عودة الحياة الطبيعية إلى المناطق المحررة وضمن استقرار السكان العائدين يحتم اعتبارها من المناطق الأكثر رعاية تخصص لها موارد استثنائية لإعادة إعمارها وتوفير شروط العمل والسكن فيها. وهذا الأمر يستدعي المباشرة بتنفيذ أشغال فورية متزامنة ومتوسطة المدى في المجالات الثلاثة التالية: إزالة الألغام - تأهيل وتحديث الخدمات والبنى التحتية - إطلاق التنمية الاقتصادية.

والجدير ذكره أن الكثير من الأشغال المشار إليها أعلاه مدرج في «البرنامج المقترح للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في منطقة جنوب لبنان» الذي ساهم في إعداده عدد من المراكز الإستشارية الدولية والمحلية لمصلحة الهيئة العليا للإغاثة. ونظراً لأهمية البرنامج فقد أرفقنا بالدراسات نبذة عنه، إلى جانب الملاحظات عليه.

وفيما يلي سوف نعرض لأشغال التنمية المطلوبة وفقاً للأولويات، دون أن ينفي ذلك إمكانية تنفيذها بالتزامن:

(١) وقائع ندوة المياه في لبنان ومشاريع السلام، مركز الدراسات والتوثيق والنشر، بيروت، ١١/١٢/١٩٩٣، ص ١٧٩-١٨٠.

٢ - ١ - إزالة الألغام

تقدر مساحة المنطقة التي يتهددها خطر الألغام بنحو ٢٠٠ كلم^٢، وهي مناطق جبلية وعرة تقع على إمتداد خط التماس السابق للشريط وفي محيط المواقع العسكرية والممرات المؤدية إليها، مما يشكل خطراً داهماً على حياة السكان. ولذا يجب وضع برنامج عاجل تخصص له موازنات استثنائية لإزالة الألغام بأسرع وقت بالتعاون مع الهيئات الدولية المختصة، خصوصاً مع إزدياد ضحايا هذه الألغام. ومن الضروري أن تطلق كل من الحكومة والمقاومة على حد سواء حملات إعلامية منظّمة لتوعية الناس، لا سيما الأطفال والمزارعين، بمخاطر الألغام الموجودة والقذائف غير المنفجرة والأجسام المشبوهة، وكيفية التصرف في مواجهتها.

٢ - ٢ - الخدمات والبنى التحتية

١ - تزويد القرى بالمياه: كما سبقت الإشارة فإن المناطق الحدودية المحرّرة تعاني من مشاكل مزمنة على صعيد المياه، بعضها يتعلق بالنقص في مصادر المياه (كما في القطاع الأوسط) وبعضها الآخر بالتجهيزات، بدءاً من المنشآت ومحطات الضخ التي تحتاج لإصلاح وتوسعة، وإنهاءً بشبكة التوزيع التي أصابها القدم والتدمير في أكثر من مكان وباتت بحاجة إلى تجديد وتوسعة. لذلك، وبانتظار تنفيذ مشروع القناة ٨٠٠ المذكور سابقاً، لا بد أن تسارع الأجهزة الرسمية كمرحلة أولى إلى تأمين كميات المياه الكافية للسكان العائدين عبر إعادة تغذية هذه المناطق بمصادر المياه التي كانت تتغذى منها أصلاً وعمل الإحتلال على تعطيلها.

وتأتي في مقدمة الأشغال المطلوبة على هذا الصعيد تأمين مياه الشفة لقرى وبلدات القطاع الأوسط التي كانت بمعظمها تعتمد على شركات إسرائيلية للتغذية بالمياه. ومن الحلول المقترحة في هذا المجال إعادة تأهيل وتوسعة محطة الضخ التابعة لمصلحة مياه جبل عامل عند جسر الخردلي لاستئناف ضخ المياه إلى القرى والبلدات المذكورة.

ومن الحلول أيضاً لأزمة المياه المستعصية في القطاع الأوسط إنشاء

سدود صغيرة لاحتجاز مياه السيول والأمطار في بحيرات جبلية. وكان الإستشاري «دار الهندسة» قد قام بدراسة لحساب مجلس الجنوب عام ١٩٧٢ حدد بموجبها ١١ موقعاً ملائماً لهذه البحيرات^(١)، تبلغ قدرتها التخزينية الإجمالية مليوني متر مكعب. مما يسمح بري ٥٠٠ هكتار في ١٢ قرية. أما الكلفة الإجمالية للمشروع فتقدر بنحو ٣,٦ ملايين دولار.

كذلك جرى الكشف على موقع ملائم قرب بلدة تبين لإنشاء سد أسفل نبع عين المزراب لاستقبال مياه هذا النبع الذي يبلغ منسوبه ١٠٠ ليدر/ ثانية، وكذلك سيول الحوض المنحدر لمنطقة تبين والسلطانية وصدف البطيخ، وتقدر الطاقة التخزينية لهذا السد بنحو ١,٨ مليون متر مكعب. مما يسمح بري ما بين ٢٠٠ إلى ٢٥٠ هكتار. وتقدر كلفته بحوالي ٩٠٠ ألف دولار أميركي^(٢).

كما لا بد من الإسراع في استكمال مشروع مجلس الجنوب لإعادة تجهيز وتشغيل الآبار التي تم حفرها أو هي قيد الحفر والتجهيز.

وبالتزامن مع ذلك، من الضروري إعادة تأهيل وتفعيل مصالح المياه في الجنوب (لا سيما مياه نبع الطاسة وجبل عامل وجزين وحاصبيا وشبعا وصور التي جرى دمجها مؤخراً)، مع العلم أن الكثير من أعمال إعادة التأهيل هذه مدرجة في برامج عمل مجلس الإنماء والإعمار، وتمويلها مؤمن على الشكل التالي^(٣):

- تأهيل وتوسعة شبكات مصلحة مياه صور: بكلفة ٢٣ مليون دولار ممولّة من الصندوق العربي للتنمية.

- تأهيل وتوسعة محطتي رأس العين والبص بكلفة ٢,٧ مليون دولار ممولّة من البروتوكول الفرنسي اللبناني.

(١) برنامج التنمية، مصدر سابق، ص ٨٠.

(٢) قام خبراء المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق بمعاينة ميدانية أظهرت أن التقديرات الخاصة بمنسوب مياه ينابيع عين المزراب وسيول حوض تبين - السلطانية غير دقيقة.

(٣) المصدر السابق، ص ١٠٣.

- حفريات في مرج الخوخ وقناة جر نحو محطة الطيبة التابعة لمصلحة مياه جبل عامل بكلفة ٦,٦ ملايين دولار. وهو مشروع ما زال قيد التحضير وبحاجة لتمويل.

- تأهيل وتوسعة شبكات مصلحة مياه نبع الطاسة: بكلفة ٢٢ مليون دولار ممولّة من البنك الدولي IBRD.

- تأهيل وتحديث مختلف محطات الضخ في مناطق صيدا وصور النبطية بكلفة ٢,٧ مليون دولار ممولّة من البروتوكول الفرنسي اللبناني. وتجدر الإشارة إلى ضرورة القيام مسبقاً بإعادة تأهيل وصيانة شبكات التوزيع القديمة والمهترئة والمدمّرة وإلا فإن كميات كبيرة من المياه ستضيع هدرًا قبل وصولها إلى المنازل.

٢ - ٣ - إعادة إعمار المساكن:

لقد سبقت الإشارة إلى أنه يوجد في المنطقة الحدودية المحرّرة ما لا يقل عن ١٢١٤٠ منزلاً متضرراً و ٢٣٥٠ منزلاً مدمراً وعدداً من القرى والأحياء التي دمرها الإحتلال كلياً كسجد وميدون وحانين ومليخ وعين عرب وجديدة مرجعيون وغيرها... ويضاف إلى ذلك الآلاف من المنازل المتضرّرة والمدمّرة في القرى والبلدات التي كانت مواجهة لخط التماس مع الشريط الحدودي، لا سيما في قضائي النبطية والبقاع الغربي، والتي تحتاج إلى مسح عاجل لمعرفة حجمها بالتحديد. مع العلم أن حجم الدمار في هذه القرى والبلدات المواجهة يفوق بكثير تلك التي داخل الشريط في المناطق الحدودية.

وتقدّر بعض المصادر^(١) حجم الأضرار في المساكن بما يقارب ١٥ ألف منزل متضرر وحوالي ٣٥٠٠ منزل مدمر في الأفضية الخمسة.

ولذلك فإن دعم عودة المهجّرين إلى القرى والبلدات الحدودية المحرّرة تقتض تنفيذ برنامج عاجل لإعادة إعمار تخصص له ميزانية استثنائية.

(١) برنامج التنمية، مصدر سابق، ص ٩٧.

ولا بد في هذا الإطار من تشكيل فرق ميدانية من قبل الأجهزة الرسمية (الجيش اللبناني والهيئة العليا للإغاثة ومجلس الجنوب) ومن الهيئات الأهلية، لا سيما مؤسسة جهاد البناء ذات التجربة المعروفة في هذا الميدان، لمسح الأضرار في مختلف المناطق تمهيداً لتقديم التعويضات. كذلك فإن طلب مواد بناء كمساعدات عينية عاجلة من الدول الشقيقة والصديقة ودول الإتحاد الأوروبي يبدو أمراً ضرورياً من أجل إعادة إعمار القرى المهدمّة ومساعدة العائلات الفقيرة لإعادة بناء مساكنها وفق آلية عادلة وشفافة.

ومن الإجراءات المساعدة لتسريع العودة إعطاء الأفضلية في تقديم القروض السكنية لعمليات ترميم وإعادة بناء المساكن في المناطق الحدودية المحرّرة.

وقد يبدو ضرورياً أن تبادر المؤسسات المحلية إلى إقامة مراكز عدة في المنطقة لتقديم الدعم الميداني المتمثل بتنفيذ أعمال الترميم وتزويد العائلات المحتاجة بمواد البناء بأسعار رمزية. على أن هذه المبادرة من شأنها تسهيل عملية إعادة إسكان العائدين من ناحية وتوفير فرص عمل لأبناء المنطقة من جهة أخرى. أمّا تمويل هذا المشروع فمن الممكن أن يتم بواسطة الأموال الخاصة لهذه المؤسسات وعائدات الأشغال والتبرعات التي ينبغي العمل على جمعها من المقيمين والمغتربين، وكذلك من المساعدات التي يتم الحصول عليها من الدول والمؤسسات العربية والإسلامية والدولية.

٢ - ٤ - تأهيل وتوسعة الطرقات:

سيكون من الضروري على صعيد الطرق الدولية تأهيل ما يقارب ٢٦ كلم من طريق صور-الناقورة بكلفة قيمتها ٢,٥ مليون دولار. وكذلك تنفيذ مشروع توسعة وتأهيل الطريق الدولية التي تربط النبطية بالمصنع عبر مرجعيون وحاصبيا. وهذا المشروع الموجود في عهدة مجلس الإنماء والإعمار من شأنه تعزيز ربط جنوب لبنان ببقاعه.

وهناك أيضاً طرقات رئيسية لا بد من العمل على تسريع تنفيذها في المدى المنظور، ومنها:

- طريق صور - بنت جبيل عبر جويبا وتبنين . مع العلم أن هذا المحور مدرج في البرنامج الوطني لتأهيل الطرق ، وتبلغ كلفته ٤,١ ملايين دولار ممولة من البنك الدولي . وهو في عهدة وزارة الأشغال .

- طريق جزين - بنت جبيل عبر النبطية والغندورية والشهابية^(١) .

وعلى صعيد آخر يذكر أن مجلس الإنماء والإعمار لا يزال في معرض الدراسات لتأهيل وتوسعة بعض الطرق الثانوية التي تصل القرى في المناطق الحدودية المحررة . ومنها :

- طريق الناقورة - بنت جبيل (توسيع وتأهيل) بطول ٣٥ كلم .

- طريق رامية - بيت ليف (توسيع وتأهيل) بطول ٦,٥ كلم .

- طريق عيناتا - كونين (توسيع وتأهيل) بطول ٢,٣ كلم .

- طريق قانا - الناقورة .

وفي هذا الإطار نقترح أن يصار إلى تعبيد طريق جسر القعقعية علمان دير سريان التي شقها الإحتلال الإسرائيلي لأغراض عسكرية .

وقد سبقت الإشارة إلى وجود ما يقارب ١٥٠ كلم من الطرقات الداخلية بحاجة إلى إعادة تأهيل فورية نظراً لحالتها السيئة . ومن المعلوم أن غالبية القرى والبلدات الحدودية يتولى صلاحية المجالس البلدية فيها القائمقام . مما يحتم إيجاد آلية لتنفيذ عملية إعادة تأهيل هذه الطرقات بالتعاون بين وزارة الأشغال ومجلس الجنوب والهيئة العليا للإغاثة ومجلس الإنماء والإعمار تضمن الاستفادة من أموال الصندوق البلدي المخصصة للمناطق المذكورة . وفيما يلي نورد جدولاً بالطرقات الداخلية المذكورة أعلاه بحسب الأفضية^(٢) :

(١) برنامج التنمية ، مصدر سابق ، ص ٩٨ .

(٢) دراسة المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق الميدانية حول احتياجات المناطق المحررة .

- قضاء مرجعيون

- بليدا: طول ١٩٧٠م وعرض ٣م.

- دبّين: غير محدد.

- بني حيان: طول ١٤٧٠م وعرض ٣م. حيطان دعم (٧٥٠م وإرتفاع ٣م).

- الطيّبة: طول ٤٧٣٣م وعرض ٣م. حيطان دعم (١٨م وإرتفاع ٣م).

- ظلّوسة: طول ٣٨٠٠م وعرض ٣م.

- القنطرة: طول ٤١٠٠م وعرض ٣م.

- رب ثلاثين: طول ٣٠٠م وعرض ٣م. حيطان دعم (١٠٠م وإرتفاع ٣م).

- مركبا: طول ٤٠٠٠م وعرض ٣م.

- حولا: حيطان دعم عند الجبّانة وفي الحارة الشمالية وعبّارة في حي

الدير.

- ميس الجبل: لا يوجد

- محيبب: طول ٢٥م وعرض ٣م.

- دير سريان: طول ٣٠٠م وعرض ٣م.

- عديسة: طول ٢٥٠م وعرض ٣م. بحاجة إلى حائط دعم قرب منزل

جعفر أحمد طبّاجة.

- كفر كلا: لا يوجد.

- قضاء بنت جبيل

- بنت جبيل: طول ٣٦٥٠م وعرض يتراوح بين ٣م و١٠م. حيطان دعم

(٥٠م وإرتفاع ٣م لكل جهة).

- كونين: لا يوجد

- عيترون: طول ١٠,٠٠٠م وعرض يتراوح بين ٣م و٥م.

- عيناتا: طول ٤٢٠٠ م وعرض يتراوح بين ٣ و٤ م. حيطان دعم (بطول ٤٥٠ م وإرتفاع ٣ م).

- الطيري: طول ٥٠٠٠ م وعرض يتراوح بين ٣ و٥ م.

- مارون الراس: طول ٣,٠٠٠ م وعرض يتراوح بين ٣ و٤ م.

- بيت ياحون: طول ٥٠٠٠ م وعرض يتراوح بين ٣ و٤ م.

- راميا: طول ٢١٥٠ م وعرض ٤ م.

- بيت ليف: طول ١٠٠٠ م وعرض ٣ م.

- رشاف: طول ٣٠٠٠ م وعرض ٤ م.

- حانين: البلدة مدمرة كلياً، باستثناء منزل المختار، ولا يوجد فيها أحد.

- عين إبل: طرقات البلدة بحالة جيدة.

- رميش: طول ١٠,٠٠٠ م وعرض ٤ م.

- عيتا الشعب: طول ١٥,٠٠٠ م وعرض يتراوح بين ٣ و٥ م.

- دبل: طرقات البلدة بحالة جيدة.

- يارون: طول ٧٠٠٠ م وعرض يتراوح بين ٣ و٥ م.

- القوزح: طول ٤٠٠٠ م وعرض يتراوح بين ٣ و٥ م.

- قضاء جزين

- عرمتي: ١٥٠٠ م وعرض ٤ م.

- الريحان: طول ٣٠٠٠ م وعرض يتراوح بين ٨ و١٢ م.

- كفر حونة: طول ١٠٠٠ م وعرض ٣ م.

- سجد: البلدة مدمرة كلياً، ولا يوجد فيها أحد.

- مليخ: البلدة شبه مدمرة، ولا يوجد فيها أحد.

- قضاء صور

- علما الشعب: غير محدد

- مروحين: غير محدد

- يارين: غير محدد.

- شياحين: طول ٦٠٠ م وعرض ٣ م.

- الجبين: طول ٣٠٠٠ وعرض يتراوح بين ٨ و ١٢ م.

٢ - تأهيل شبكة الكهرباء:

كما سبقت الإشارة فإن شبكة الكهرباء في المناطق الحدودية المحررة بحالة بالية. مما يتطلب أشغالاً فورية لإعادة تأهيلها. ومن هذه الأشغال^(١) ما يلي:

- إنجاز خط ٦٦ كيلو فولت وبطول ١٥ كلم بين النبطية والسلطانية. وهو

يستمد الطاقة من محطة تبين. وتقدر كلفة الخط بثلاثة ملايين دولار.

- تأهيل خط ٦٦ كيلو فولت بطول ١٨ كلم بين صور والسلطانية (محطة

تبين) الذي أنشئ في أوائل الستينات وهو الآن في حالة سيئة. وكلفة

التأهيل تقدر بنحو ٢,٥ مليون دولار.

- تأهيل شبكة ١٥ - ٢٠ كيلو فولت الأساسية لإمداد بلدات القطاع بالطاقة

بكلفة إجمالية للأشغال قدرها ٢,٢ مليون دولار.

- تجهيز الشبكة بحوالي ٩٦ وحدة (محول) موزعة كما يلي: ١٣ وحدة

بقوة ٤٠٠ ك.ف.أ. و ٥٦ وحدة بقوة ٢٥٠ ك.ف.أ. و ٢٧ وحدة بقوة ١٦٠

ك.ف.أ. بكلفة إجمالية قدرها ٦١٥ ألف دولار.

ولاحقاً سيكون من الضروري القيام بما يلي:

- إكمال شبكة ١٥ - ٢٠ ك.ف.أ. بكلفة قدرها ٢ مليون دولار.

(١) برنامج التنمية... مصدر سابق، ص ١٠٢.

- إعادة بناء وصلة ١٥ ك.ف.أ. بين تبنين و بنت جبيل بكلفة ٤٠٠ ألف دولار .

- تخصيص ميزانية بقيمة ١٥ مليون دولار لزيادة سعة المحطّات الفرعية في وادي جيلو وتبنين ومرجعيون لتلبية الزيادة المتوقّعة في الإستهلاك بعد عودة المهجّرين من قراهم وبلداتهم .
وفيما يلي تقرير عن وضع واحتياجات الكهرباء في بعض قرى المنطقة المحتلة^(١):

- قضاء مرجعيون

- بليدا: وضع الكهرباء جيد .

- دبّين: المحوّلات الموجودة لا تكفي حاجة البلدة وهي بحاجة إلى محول إضافي لحي القلعة والعريض . مصدر التغذية سد القرعون .

- بني حيان: هناك محوّل بحاجة إلى تبديل .

- الطيبة: هنالك شبكة حديثة يجري العمل بها منذ فترة ولكن ببطء شديد . مصدر التغذية سد القرعون . وتقوم الشركة المشرفة بتمديد خطّين كهربائيين فقط (حامي وبارد) بدلاً من الخمسة خطوط ، بما فيهم خط البلدية . مصدر التغذية سد القرعون .

- طلّوسة: حالة الكهرباء جيدة ، مصدر التغذية سد القرعون .

- القنطرة: تم تبديل المحوّلين الموجودين في البلدة عن طريق مجلس الجنوب ، ولكنهما مستعملين ، وهما بحاجة دائمة إلى صيانة . مصدر التغذية سد القرعون .

- رب ثلاثين: الشبكة بحاجة إلى تأهيل وصيانة . مصدر التغذية السلطانية .

(١) دراسة المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق الميدانية حول احتياجات المناطق الحرّة .

- مركبا: البلدة بحاجة إلى ثلاثة محوّلات جديدة. الحارة التحتا قرب منزل عبد الأمير شهلا، ويستفيد منها حوالي أربعين منزلاً، الحارة الجنوبية ويستفيد منها حوالي خمسة وعشرين بيتاً، الحارة الوعرة قرب المدرسة ويستفيد منها حوالي ثلاثين بيتاً. مصدر التغذية سد القرعون والسلطانية.

- حولا: حالة الكهرباء جيدة. مصدر التغذية مشروع الليطاني.

- ميس الجبل: مصدر التغذية السلطانية.

- محيبب: مصدر التغذية السلطانية.

- العديسة: يوجد خمسة محوّلات في البلدة وهي لا تكفي. والمحوّل الأساسي بحاجة إلى تبديل لأنه كثير الأعطال، وبحاجة إلى ثلاثة محوّلات جديدة، لحي المسارب حوالي أربعين منزلاً، وحي الكسارة حوالي خمسة عشر منزلاً، وحي الزعتر حوالي خمسة وعشرين منزلاً. الأسلاك الكهربائية بحاجة إلى تبديل. مصدر التغذية سد القرعون.

- قضاء بنت جبيل

- بنت جبيل: البلدة بحاجة إلى ثلاثة محوّلات، توزع على حي البركة ويستفيد منه أكثر من مئة وخمسين بيتاً، وحي العويني ويستفيد منه ما يقارب خمسة وسبعين منزلاً، وحي النبيّة ويستفيد منه حوالي ستون بيتاً. كما وأن الشبكة تعاني من أعطال كبيرة بسبب اهتراء الأسلاك القديمة وتوصيلها بشكل دائم، حيث أن البلدة بحاجة إلى شبكة جديدة. يوجد مركز لشركة كهرباء لبنان ويشرف عليه المدعو مارون صادر من بلدة عين إبل. مصدر التغذية السلطانية.

- كونين: حالة الكهرباء جيدة. مصدر التغذية السلطانية.

- عيترون: البلدة بحاجة إلى محوّلين، واحد في منطقة بئر ناصر ويستفيد منه حوالي ١٠٠ منزل وآخر في حي القلعة ويستفيد منه حوالي ١٠٠ منزل أيضاً. مصدر التغذية السلطانية.

- عيناثا: حالة الكهرباء جيدة. وهي بحاجة إلى صيانة دورية. مصدر التغذية السلطانية.

- الطيري: البلدة بحاجة إلى محولين كهربائيين، واحد في الحارة الشرقية ويستفيد منه حوالي ثلاثين منزلاً، وآخر في الحارة الغربية ويستفيد منه حوالي ثلاثين منزلاً أيضاً. مصدر التغذية السلطانية.

- مارون الراس: تعاني البلدة من وجود أعمدة التوتر العالي داخل الأراضي الزراعية. ويطالب الأهالي بنقلها إلى الطرقات العامة. مصدر التغذية السلطانية.

- بيت ياحون: البلدة بحاجة إلى شبكة جديدة ومحولات جديدة بعد تدميرها من قبل العدو. مصدر التغذية السلطانية.

- رامية: حالة الكهرباء جيدة. مصدر التغذية السلطانية.

- رشاف: البلدة بحاجة إلى ثلاثة محولات جديدة. لأنه لا يوجد في البلدة إلا محوّل واحد. كما وأن البلدة بحاجة إلى تمديد شبكة جديدة، بسبب عدم وصل الشبكة القديمة إلى كل منازل البلدة. والشبكة الحالية موجودة في الطرقات الرئيسية فقط. وهي مهترئة وقديمة. مصدر التغذية السلطانية.

- عين إبل: حالة الكهرباء جيدة. مصدر التغذية السلطانية.

- رميش: حالة الكهرباء جيدة. مصدر التغذية السلطانية.

- دبل: حالة الكهرباء جيدة. مصدر التغذية السلطانية.

- يارون: الشبكة بحاجة إلى صيانة ومحولين جديدين في الحارة الشرقية والحارة الغربية. مصدر التغذية السلطانية.

- القوزح: الشبكة الموجودة بحاجة إلى تأهيل، وزيادة محولين للبلدة.

حالة الكهرباء جيدة. مصدر التغذية السلطانية.

- قضاء جزين

- عرمتى: البلدة بحاجة إلى خمسة محوّلات، لتبديل المحوّلات الأربعة القديمة بأخرى جديدة لكثرة الأعطال فيها، ولتلبية الطلب المتزايد على الكهرباء. وهذه المحوّلات موزّعة بين الحارة التحتاً لتغذية ما يقارب ٦٠ منزلاً، إضافة إلى تزويد مضخات المياه بالطاقة، وحي أبو الفتح لتغذية حوالي ٦٠ منزلاً أيضاً، وبالقرب من «مقهى عين الحياة» لتغذية نحو ١٥٠ منزلاً إلى جانب المسجد والحسينية. والرابع في وسط البلدة أمام المدرسة حيث يستفيد منه حوالي ١٠٠ منزل، وفي حي البيادر ويستفيد منها خمسون منزلاً. كذلك فإن الشبكة بحاجة إلى تبديل وصيانة. مصدر التغذية جزين.

- الريحان: الشبكة بحاجة إلى صيانة. مصدر التغذية جزين.

- كفر حونة: البلدة بحاجة إلى محوّلين في حارة آل كريم وفي حارة الريشوني لتغذية حوالي ٧٠ بيتاً. كما أن الشبكة بحاجة إلى صيانة. مصدر التغذية جزين.

- قضاء صور

- علما الشعب: الشبكة الموجودة بحاجة إلى تأهيل وزيادة محوّلين للبلدة. حالة لكهرباء جيدة. مصدر التغذية صور- المعشوق.

- مروحين: الشبكة بحاجة إلى تأهيل وزيادة أربعة محوّلات. مصدر التغذية صور- المعشوق.

- يارين: الشبكة بحاجة إلى تأهيل وزيادة أربعة محوّلات. مصدر التغذية صور- المعشوق.

- شحين: البلدة بحاجة إلى استحداث محوّل جديد، واستحداث شبكة

جديدة بسبب عدم وصول الشبكة القديمة إلى كافة المنازل في القرية. مصدر التغذية صور- المعشوق.

- الجبّين: حالة الكهرباء جيدة. مصدر التغذية صور- المعشوق.

٢ - ٥ - توفير الخدمات الصحية:

تبدو الحاجة ملحة كي تبادر الدولة إلى تعزيز التقديمات الصحية بشكل عاجل في المجالات التالية:

- تجهيز وتشغيل مستشفى حاصبيا الحكومي، كما هو مقرّر في برنامج النهوض، بكلفة ٤,٩ ملايين دولار. يذكر أن المستشفى كان صممه الإستشاري «دار الهندسة» (شاعر مشاركوه) سنة ١٩٩٦ ليستوعب ٤٤ سريراً.

- تقديم الدعم اللازم لإعادة تجهيز وتشغيل مستشفى دار الرحمة في ميس الجبل الذي سبق ذكره.

- تعيين إدارة جديدة لمستشفى مرجعيون الحكومي الذي كانت تتم إدارته من قبل سلطات الإحتلال أو بإشرافها.

- المباشرة بتنفيذ أعمال التأهيل المقرّرة لمستشفى مرجعيون وبنيت جبيل بكلفة ٣,٦٨ ملايين دولار للأول، و ٥,١ ملايين دولار للثاني.

- استكمال تنفيذ مركز الخيام الطبي الجديد.

- استكمال تنفيذ مركز جباع الطبي الجديد.

- تزويد مختلف المستشفيات والمستوصفات الموجودة في المنطقة بسيارات الإسعاف، وتجهيزها بالتجهيزات التالية:

- أجهزة التصوير على اختلافها- التصوير الشعاعي والتصوير الصوتي وما فوق الصوتي والتصوير بالرنين المغناطيسي (RMI).

- غرف عمليات مجهزة.

- حاضنات اصطناعية.

- مختبرات تحاليل.

- مختبرات أسنان.

- جراحة العيون.

ويوجد دور كبير في هذا المجال يمكن أن تقوم به الهيئات الأهلية، عبر إقامة مراكز طبية لائقة للتوليد والتصوير الشعاعي ومختبرات الدم وعيادات لمعاينة المرضى وإجراء الفحوصات العامة ببدلات رمزية، ونقترح أن تكون هذه المراكز في البلدات التالية: بلاط - الطيبة - بنت جبيل - والناقورة. على أن تكون هذه المراكز مزودة بسيارة إسعاف لكل منها.

- تفعيل الكادر الطبي الموجود وتعزيزه عبر إعادة تأهيله مهنيًا، وزيادة بدلات أتعاب الأطباء والمرضى الموجودين، والتعاقد مع أطباء أطفال وأمراض المفاصل والأمراض العصبية للعمل في مستشفيات المنطقة، إلى جانب فتح المجال لإقامة دورات متخصصة لتخريج ممرضين وممرضات لدعم الكادر الطبي. ومن الممكن أن تتولى إقامة هذه الدورات الهيئة العليا للإغاثة عبر فتح مراكز رئيسية للتدريب والإنماء الإجتماعي. وكذلك الهيئات الأهلية، بالتعاون مع وزارة الصحة.

- المطالبة باستكمال مستشفى في بنت جبيل كان تبرع بإنشائه أحد أبناء البلدة وكفلته وزارة الصحة عام ١٩٩٧.

٦.٢ - إعادة تأهيل وبناء المؤسسات التعليمية:

من المنتظر أن تشهد المنطقة موضوع الدراسة زيادة كبيرة في عدد الأولاد في سن الدراسة بمعدل وسطي هو ٣٤٠٠ تلميذ سنوياً^(١). وبما أن القطاع الرسمي يساهم بنحو ٦٠٪ من عرض التعليم العام في المنطقة، ومع أخذ

(١) برنامج التنمية... مصدر سابق، ص ٩٣.

معدّل الإلتحاق المدرسي بعين الاعتبار، فإن الدولة تصبح معنية بتأمين مقاعد دراسية لنحو ١٨٠٠ تلميذ إضافي سنوياً خلال الأعوام الخمسة الأولى على الأقل. مما يفترض الإسراع ببناء ما يعادل ٩٠٠٠ متر مربع سنوياً (تنخفض بعد خمس سنوات إلى ٢٣٧٠٠ بحسب برنامج التنمية الإقتصادية والإجتماعية لجنوب لبنان)، وذلك بمعدّل خمسة أمتار مربعة للتلميذ الواحد، أي ما يعادل ٩ إلى ١٠ مدارس متوسطة الحجم سنوياً بكلفة تساوي ٢,٧ مليون دولار، تضاف إليها ١,٨ مليون دولار لوازم وتجهيزات للمدارس الجديدة خلال الفترة الأولى.

وبحسب برنامج التنمية المذكور أعلاه، فإن بناء دفعة أولى من المدارس عددها ١٦ مدرسة، من شأنه أن يسمح بتلبية الزيادة المتوقعة في الطلب على التعليم الرسمي في السنوات الأربع القادمة. وهذه المدارس هي: ٨ إبتدائية و ٦ متوسطة، و ٢ ثانوية، يمكن توزيعها على النحو الآتي:

في قضاء بنت جبيل: المقترح بناء مدرستين جديدتين:

- مدرسة إبتدائية في حانين، البلدة مدمرة تماماً والخالية من السكان، والتي يجب إعادة بنائها كلياً.

- مدرسة ثانوية لمجموعة قرى: كونين، الطيري، بيت ياحون.

في قضاء مرجعيون، خمس مدارس مقترحة:

- مدرسة إبتدائية لمجموعة قرى: عدشيت، علمان، القصير.

- مدرسة متوسطة لمجموعة قرى: دير سريان، علمان، عدشيت، القصير،

القنطرة.

- مدرسة إبتدائية لمجموعة قرى: تولين، قبريخا، الصوانة، بني حيان،

وطلوسة.

- مدرسة متوسطة في مركبا، تخدم أيضاً قرية رب ثلاثين.

- مدرسة ثانوية في الطيبة، تخدم دير سريان، علمان القصير، العديسة،

عدشيت القنطرة، وكفركلا.

في قضاء حاصبيا، المقترح بناء مدرستين:

- مدرسة إبتدائية في برغز، تخدم أيضاً قرية السريرة في قضاء جزين.
- مدرسة إبتدائية لمجموعة القرى الصغيرة الواقعة جنوب كفرشوبا.

في قضاء جزين، اقتراح بناء أربع مدارس جديدة:

- مدرسة إبتدائية في العيشية، يمكنها أيضاً أن تخدم قرى ومزارع صفارية، قتاله، مزرعة المثاني.

- مدرسة إبتدائية في قيتولي، يمكنها أن تخدم قرى ومزارع طيونة، حمصية، قباع، مراح أبو شديد.

- مدرسة ثانوية في الريحان، لخدمة جنوبي القضاء.

في قضاء صور، ثلاث مدارس جديدة مقترحة:

- مدرسة إبتدائية تخدم قرى البستان، الظهيرة، شمعة، والمروانية.

- مدرسة متوسطة تخدم قرى شمعة، شحين، وجبين.

- مدرسة متوسطة تخدم قرى المروانية، الزلوطية، الظهيرة، والبستان.

وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة كانت باشرت بإعادة بناء ثانوية الخيام الرسمية عام ١٩٩٧ بكلفة ٩٥٠ ألف دولار. والمفترض أن تكون الأشغال قد انتهت بحلول حزيران عام ١٩٩٨.

وعلى صعيد آخر كان مجلس الإنماء والإعمار قد أنجز ملفات إعادة تأهيل مدرسة الريحان بكلفة ٦١٧ ألف دولار. إلا أن الأشغال بقيت متوقفة بانتظار التمويل اللازم.

وعلى خط مواز لا بد من القيام بعملية إعادة تأهيل وتوسعة لنحو ٢٠ ألف متر مربع في القطاع التعليمي العام، أي ما نسبته ١٨٪ من الأبنية التعليمية الموجودة، بكلفة إجمالية قدرها ٣ ملايين دولار^(١)، على أن عملية إعادة

(١) برنامج التنمية... مصدر سابق، ص ٩٣.

التأهيل يجب أن تلحظ معالجة ذيول عملية التطبيع التي كان يعمل عليها الإحتلال من خلال العبث بمناهج التدريس .

وبالنسبة للتعليم التقني سيكون من الضروري القيام باستثمارات تقارب ٩ ملايين دولار على مدى عشر سنوات من أجل توسيع وتحديث مؤسسات تقنية موجودة وبناء مؤسسات جديدة . ويذكر في هذا المجال أن مجلس الإنماء والإعمار كان أنجز الدراسات الفنية لبناء مهنية جديدة في بلدة الخيام بكلفة ٢١٦,٨٠٠ دولار .

ومن الأشغال الضرورية أيضاً في مجال التعليم التقني تفعيل المدرسة الزراعية في الخيام إلى جانب بناء مدرستين زراعتين جديدتين، واحدة في شمال الليطاني في النبطية وأخرى جنوب الليطاني في مدينة بنت جبيل . مما يساعد بالتأكيد على توفير فرص عمل للشباب .

٢ - ٧ - على صعيد الإتصالات:

التأكيد على ضرورة التسريع في تنفيذ برنامج وزارة الإتصالات الموضوع قيد التنفيذ من أجل رفع عدد خطوط الهاتف في المنطقة من ١٩ ألفاً إلى ٤٠ ألف خط . وفي هذا المجال لا بد من استكمال إنشاء أكثر من ٢٠ مركزاً هاتفياً (سنترال) لتعزيز الإتصالات وربط المناطق ببعضها .

٢ - ٨ - على الصعيد البيئي والعمراني:

إن المحافظة على البيئة والصحة العامة تقتضي تنفيذ الكثير من المشاريع لإيجاد بنية تحتية للصرف الصحي ومعالجة النفايات، ليس في المناطق الحدودية فحسب وإنما في مختلف مناطق الجنوب . وفي الوقت الذي يجري فيه مجلس الإنماء والإعمار المناقصات لتنفيذ مشروعين أساسيين يسمحان بتطوير شبكة المجاري وإنشاء محطتين لتكرير مياه الصرف الصحي في كل

من مدينتي صور والنبطية يبقى من الضروري إنشاء شبكات للصرف الصحي ونحو ١٣ محطة تكرير في المناطق الحدودية المحررة على الشكل التالي: ٢ في قضاء بنت جبيل، ٦ في قضاء مرجعيون، ١ في قضاء جزين، ١ في قضاء حاصبيا، ٢، في قضاء النبطية، ١ في قضاء البقاع الغربي. وتقدر كلفة هذه المحطات بحوالي ٤٠ مليون دولار^(١).

وعلى صعيد آخر ينبغي تنظيم عملية التخلّص من النفايات التي تجري حالياً بشكل عشوائي، وتخصيص مواقع محدّدة ومراقبة لرميها بإشراف الإدارات الرسمية المعنية. ولا بد لذلك من تزويد البلديات القائمة بالتجهيزات والمعدّات اللازمة لجمع النفايات ونقلها. وتقدّر كلفة هذه العملية بنحو ٤ ملايين دولار. ولا بد أيضاً من تجهيز المدن الرئيسية كصور والنبطية وبت جبيل بمعامل لمعالجة النفايات بطريقة علمية. الأمر الذي تفتقد إليه منطقة الجنوب كلها.

وهذه الأمور كلها تفترض العمل بإلحاح على وضع مخطّطات توجيهية بيئية تشمل تحديد مكبات للنفايات وشبكات الصرف الصحي ومحطّات التكرير وأماكن المقالع والكسّارات وحماية الشواطئ والجبال لوقف المخالفات الحاصلة ومنع التعديات في هذا المجال.

كذلك، فإن تنظيم حركة العمران في المناطق الحدودية تقتضي العمل بشكل حثيث لوضع مخطّطات توجيهية لبناء أو إعادة بناء القرى المدمّرة والمتضرّرة وتحديث البلدات الكبيرة التي تشهد عمراً عشوائياً كبنت جبيل والخيام وغيرها.

وهذه المخطّطات التوجيهية لا بد أن تشمل السياحة والأنشطة الإقتصادية الأخرى بحيث يصار إلى تحديد الأماكن السياحية المفترضة وتصنيف

(١) راجع برنامج التنمية...، مصدر سابق، ص ١٠٠.

الأماكن الأثرية وتصنيف الصناعات والمراكز الصناعية.
وتستتبع هذه المخططات حكماً، تحديداً مساحة الأراضي المفرزة أو تلك
الواجب إعادة ضمها، وذلك بعد التحقّق من البيوعات العقارية المشبوهة التي
تمت خلافاً للقانون في ظل الإحتلال.

٢ - ٩ - تعزيز التواجد الرسمي للدولة وتوفير الأمن:

من البديهي أن ترافق، إن لم نقل تسبق عملية تنمية جنوب لبنان، لا سيما
المناطق الحدودية المحرّرة، إعادة تأهيل وتحديث المباني العامة في المنطقة،
لتولّي إدارة هذه العملية بكفاءة والإشراف عليها من ناحية ولتسهيل
معاملات المواطنين المقيمين من ناحية أخرى.

ومن أبرز هذه المباني نذكر ما يلي:

- قصور العدل.

- المصالح الإقليمية للإدارات المركزية على إختلافها (كالمياه والصحة
والتعليم والنقل والاتصالات والمال والعقارات...).

- إقامة الملاجئ لا سيما في القرى الأمامية المواجهة للحدود الدولية.

- مخافر الدرك.

- مراكز الإطفاء والدفاع المدني.

- دوائر النفوس.

- ثكنات الشرطة والجيش.

- الدوائر العقارية.

٣ - أعمال التنمية الإقتصادية:

لطالما عمل الإحتلال الإسرائيلي على ربط دورة الحياة الإقتصادية لأبناء
المنطقة الحدودية المحرّرة بقاطرة إقتصاده، حتى بات حجم هذه الدورة لا يقل

عن ٥٠ مليون دولاراً سنوياً. وإذا كنا نعتقد أن جزءاً لا بأس به من هذه الدورة يمكن تعويضه ذاتياً خلال فترة انتقالية مع عودة الاستقرار، إلا أن حجم هذا التعويض ومدة الفترة اللازمة لذلك يبقيان رهناً بسياسة الدولة الإنمائية.

ولذلك، نرى أن إيجاد الآلية المناسبة التي تضمن إعطاء الأفضلية لسكان المنطقة للعمل في المشروعات الإعمارية التي ستنفذها الدولة في هذه المنطقة من شأنه المساهمة في إيجاد فرص عمل تساعد هؤلاء على البقاء في أرضهم، وبالتالي إعادة ربط دورة حياتهم الإقتصادية بقاطرة الإقتصاد الوطني.

والجدير ذكره أن «الخطة الخمسية للإنماء ٢٠٠٠-٢٠٠٤»، التي أعدتها الحكومة، لا تلحظ «برنامج التنمية الإقتصادية والإجتماعية لمنطقة جنوب لبنان» الذي سبق ذكره. كما يبدو أن هذه الخطة لا تتضمن تنفيذ مشروع الليطاني-القناة ٨٠٠ متر. مع العلم أنه سبقت الإشارة إلى أن أية تنمية حقيقية وجدية لمنطقة الدراسة لا بد لها من تنفيذ مشروعات الري، وخصوصاً مشروع الليطاني على مستوى ٨٠٠ متر، باعتباره البنية التحتية الأساسية لأي نشاط إقتصادي حقيقي في المنطقة، خصوصاً وأن الموارد الطبيعية المتوفرة في جنوب لبنان تجعل الفرصة مؤاتية لقيام قطاع زراعي يشكل رافعة هامة لصناعة زراعية وقطاع خدماتي يرتبط بهما.

ومن الأعمال التي يمكن أن تشكل دعماً للقطاع الزراعي نذكر «وثيقة المشروعات المقترحة للتنمية الزراعية في منطقة الشريط الحدودي المحتل بجنوب لبنان» التي كانت أعدتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التابعة لجامعة الدول العربية، في تشرين الأول عام ١٩٩٢.

وهذه الوثيقة هي بمثابة دراسة جدوى لمشروعين كبيرين يمكن تنفيذهما خلال سنتين. المشروع الأول عبارة عن مركز زراعي شامل يقام في منطقة الخيام-الوزاني، لتقديم الخدمات الزراعية التي تفتقر إليها المنطقة، والمتمثلة في مستلزمات الإنتاج وخدمات الإرشاد والتدريب الزراعي والميكنة الزراعية

والري وخدمات الإنتاج الحيواني، كالعيادة البيطرية والتلقيح الإصطناعي وتصنيع الألبان وتحسين السلالات المحلية من الأبقار. وتبلغ كلفة المشروع حوالي ٣,٤ ملايين دولار (بأسعار عام ١٩٩٢).

والمشروع الثاني عبارة عن مشتل يقام على نهر الوزاني لدعم وتطوير زراعة المحاصيل البستانية والحرجية بكلفة قدرها ٤١٤,٥ ألف دولار (بأسعار عام ١٩٩٢).

إن من شأن هذين المشروعين الإيفاء بجزء كبير من متطلبات الإستثمار الزراعي في أراضي شاسعة غير مستغلة حالياً في المنطقة، وخاصة في سهول منطقة مرجعيون - حاصبيا. مما سيؤدي بالتأكيد إلى تنمية زراعية في كامل المناطق الحدودية المحررة. ونحن نعتقد أن الحكومة اللبنانية قادرة على تنفيذ هذه المشروعات بالتعاون مع الحكومات الصديقة التي أظهرت استعداداً دائماً للتعاون في هذا المجال.

وفي إطار الإنماء الزراعي أيضاً، فإن وزارة الزراعة كانت وضعت مخططات عدة لتنمية المنطقة، بما فيه إقامة مراكز للبحث والإرشاد الزراعي في بنت جبيل ومرجعيون وحاصبيا، ومركز لتجميع الحليب في مرجعيون، وتجهيز مدرسة الخيام الزراعية، ورش المبيدات لمكافحة الآفات الزراعية، وشراء الأغراس من المزارعين، ومتابعة إستصلاح الأراضي، وشق الطرقات الزراعية.

كذلك كان المشروع الأخضر أعد برنامجاً في العام ١٩٩٨ مدته خمس سنوات لإعادة بناء وتأهيل البنية الزراعية. وتبلغ كلفته ١٠٠ مليون دولار، منها ٤٢ مليوناً قروض من البنك الدولي والمنظمة الدولية للتنمية المتبقية. والبرنامج يساهم في تطوير المجالات التالية:

١- الطرق الزراعية (ترابية ومعبدة) بطول إجمالي ٣٠٠ كلم.

٢- إستصلاح نحو ٣١٤٠ هكتاراً من الأراضي القابلة للزراعة.

٣- إقامة جدران دعم.

٤- إقامة حوالي ٢٥٠ بحيرة لتخزين مياه الأمطار والثلوج.

٥- إقامة ٥٠ خزناً خرسانياً.

ومن الصيغ المطروحة للإنماء الزراعي أيضاً، مجموعة الإجراءات التي تضمّنها في هذا المجال برنامج التنمية الإقتصادية لجنوب لبنان. وأبرزها، إلى جانب مشاريع الري التي سبق ذكرها، ما يلي:

أ- إقامة تعاونيتين لدعم الإستثمارات الزراعية، واحدة في بئر السلاسل وأخرى في حولا، مهمتهما تأمين الخدمات الزراعية الأساسية في الوقت المناسب وبسعر الكلفة الحقيقية للأشغال، على أن تغطّي الأموال المحصّلة من تأجير الآليات نفقات الإدارة والصيانة، ويتم تجهيز كل من هاتين التعاونيتين بالوسائل التالية:

- أربع تراكتورات مع لوازم القطر.

- حصّادتان.

- درّاستان.

- بوكلان مزود بشاحن، عدد ٢.

- أربع خلّاطات أسمنت.

- آلة تفتيت لتسهيل الحراثة.

وتبلغ كلفة هاتين التعاونيتين ٦٠٠ ألف دولار.

ب- إنشاء مشاتل بإشراف وزارة الزراعة في كل من الأفضية الخمسة بقيمة إجمالية قدرها ٥٠٠ ألف دولار، من أجل مساعدة المزارعين على إدخال وتكييف بذور وأغراس جديدة.

ج- إنشاء ثلاثة مزارع نموذجية لتربية الماشية بإشراف وزارة الزراعة بهدف الإرشاد في مجال البيطرة والتغذية والتسويق، على أن تقام واحدة

مختلطة للغنم والماعز في قرية رميش وأخرى مماثلة في بلدة شبعاء، وثالثة لتربية البقر في سهل الخيام. وتبلغ الكلفة الإجمالية لهذه المزارع الثلاث ما يقارب المليون دولار أميركي.

د- تنظيم دورات تدريبية في مجال تقنيات الإنتاج والري والعناية البيطرية في إطار برنامج يتولاه ملاك إداري مؤهل لم يتم تحديده.

هـ- إنشاء ١٥ مركزاً تعاونياً لمساعدة صغار المزارعين في الحصول على السماد والأدوية الزراعية والمشورة اللازمة لطريقة إستخدامها في السنة، تبلغ كلفة كل منها حوالي ٣٠ ألف دولار.

على أن يتم تجهيز كل مركز بالمعدات واللوازم التالية:

- صيدلية بيطرية.

- مخزون من المخصبات والأدوية الزراعية.

- مرشآت ومفارش أسمدة.

و) إستصلاح الأراضي الزراعية في إطار المشروع الأخضر الذي ينبغي تفعيله وتعزيزه كي يصار إلى إعادة تشجير وإستصلاح الأراضي التي تعرضت لأعمال التخريب والحرائق بفعل العدوان الإسرائيلي.

ز) تنمية الصناعات الزراعية الغذائية الصغيرة. الأمر الذي يمكن تحقيقه إما عبر التعاونيات الزراعية بدعم مباشر من الحكومة، أو عبر القطاع الخاص بتشجيع على ذلك من خلال خفض الفوائد المعقودة لهذه الغاية لفترة زمنية يقترحها البرنامج لمدة ثلاث سنوات. ويمكن تعميم هذا المبدأ ليشمل أيضاً إعفاء الشركات والمؤسسات التي تستثمر في المجال الزراعي وما يرتبط به من صناعات غذائية وحرفية، وأية مشاريع ذات تأثير قوي في مجال العمالة المحليّة أو التنمية الريفية، من الضرائب على الأرباح لفترة ثلاث سنوات على الأقل من تاريخ بدء النشاط الإنتاجي. ويقترح البرنامج عدة أفكار بشأن المشاريع الزراعية الغذائية نوردها كما هي:

- وحدة تحويل، وتوضيب، وحفظ، وتسويق تجاري، لزيت الزيتون وزيت المائدة في حاصبيا، بكلفة ٢٠٠ ألف دولار.
- وحدة مماثلة في دير ميماس.
- مصنع لتحويل البندورة إلى بندورة مركزة (ربّ البندورة) في رأس العين، بكلفة ٢٥٠ ألف دولار.
- مصنع مماثل في سهل مرجيون.
- مصنع لتحويل منتجات الحمضيات في القاسمية.
- مصنع لتحويل التفاح إلى عصير في جزين.
- معمل للألبان والأجبان في رميش.
- معمل مماثل في شعبا.
- وحدة لمعالجة الدواجن وحفظها في منطقة صور.
- وحدة لتعليب المربيات والعسل.

ح) تحديث دوائر التسويق للتخلص من عيوب السوق المحلية التي تؤثر سلباً على المنتجين والمستهلكين في آن. ومن هذه العيوب: كثرة الوسطاء، الأوضاع الاحتكارية في بعض الفروع، عيوب المنافسة، نقص الصدقية في التجارة، عدم إحترام بعض القواعد التنظيمية وغياب دوائر تصدير عالية الأداء. ويمكن أن يتولّى هذه العملية الهيئات التعاونية أو البلديات في سبيل تحسين شروط التسويق من خلال مشروعات متعددة مثل: إقامة أسواق الخضار ومساعدة المزارعين في عرض منتجاتهم في المعارض المحلية والدولية...

ومما لا شكّ فيه أنّ فرض مقاييس التصنيف والمعايير البيطرية وقمع الغش وتشديد الرقابة في هذا المجال، كلها عوامل تسهم في تحسين شروط التسويق.

ويقترح البرنامج إنشاء جهاز للتنمية الزراعية في جنوب لبنان يتألف من

خلية إرشاد مقيمة في ميدان العمل تتولّى بالتعاون مع مندوبي وزارة الزراعة ووزارة الموارد المائية والكهربائية دعم مراكز تابعة لوزارة الزراعة تقام لهذه الغاية في كل قضاء ومهمتها التعامل مباشرة مع المزارعين وفقاً لشروط خلية الإرشاد ومندوبي الوزارة معاً.

وعلى صعيد آخر، هناك الكثير من الإجراءات الضرورية التي تتعدّى القطاع الزراعي والتي من شأنها توفير المزيد من فرص العمل. ومن أبرز هذه الإجراءات ما يلي:

- تطوير مرافق الصيادين بين صور ورأس الناقورة لإستغلال الثروة السمكية بشكل علمي وزيادة الإنتاجية في هذا القطاع.

- إقامة معاهد وأشغال حرفية ويدوية لتدريب الشبّان والشابّات، مع إعطاء الأفضلية للنساء المعيلات بشكل يمكنهم من كسب لقمة العيش بشرف وكرامة. ولا بد أن تتولى هذه المهمة وزارة الشؤون الإجتماعية من خلال إقامة مراكز التدريب والإنماء الإجتماعي. كما يمكن للهيئات والجمعيات الأهلية إتخاذ المبادرة في هذا المجال.

- إقامة مركز للمؤسسات مهمته القيام بأعمال التدريب على إقامة المؤسّسات وإدارتها، وتقديم الإستشارات الإدارية والقانونية والمالية، إلى جانب تقديم المساعدات المادية للمستثمرين الجدد من خلال تأمين الأماكن والتجهيزات اللازمة للمؤسّسات الناشئة. ويمكن إضفاء الشخصية المعنوية على هذا المركز بشكل يجعله قادراً على إصدار شهادات تعريف تعزّز فرص صاحبها في الحصول على القروض اللازمة لتمويل مشروعه. وفي هذا المجال يقترح «برنامج التنمية الإقتصادية والإجتماعية لجنوب لبنان» إقامة مركز للموارد بالتعاون مع غرفة التجارة والصناعة مهمته تقديم خدمة «مركز المؤسّسات» وإستقبال طالبي القروض بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية التي تقدّم خدمات القروض الصغيرة، وإستقبال المؤسّسات والمعلومات حول إمكانية التنمية في الجنوب.